



قياس تأثير اليات حوكمة الشركات على تقارير المسؤولية الاجتماعية لعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الباحث /شذى أكرم احمد

أ.م.د. محمد عبد الله إبراهيم

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد /

جامعة بغداد

E-mail: muhammadcpa@yahoo.com

E-mail: shatha akrim@gmil.com

Received: 2/1/2020

Accepted : 3/5/2020

Published : August / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0

Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)



مستخلص البحث:

يهدف البحث الى (1) بيان دور اليات ومبادئ حوكمة الشركات في تفعيل تقارير المسؤولية الاجتماعية، وزيادة الإفصاح عنها لتحقيق الاستدامة والشرعية والنزاهة للاعمال من خلال عرض الاطار المفاهيمي للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، وبيان العلاقة بين اليات الحوكمة وتقارير المسؤولية الاجتماعية وفق الابعاد الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية.

ولاثبات فرضية البحث تم اختيار عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، واستخدام اسلوبين لتحليل البيانات، الاول هو تحليل القوائم المالية السنوية لعينة البحث لبيان مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والاسلوب الثاني هو استخدام التحليل الاحصائي (SPSS) لبيانات استمارة الاستبانة التي تم توزيعها على افراد مجتمع عينة البحث، لبيان مستوى فهم وادراك افراد العينة بأهمية الحوكمة ودورها في تفعيل تقارير المسؤولية الاجتماعية. وقياس تأثير اليات حوكمة الشركات على تقارير المسؤولية الاجتماعية. وتوصل البحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها وجود تأثير معنوي لالية مجلس الادارة على تفعيل المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية العراقية لعينة البحث. وبالرغم من وجود فهم وتطبيق لاليات الحوكمة في الشركات عينة البحث لكنه لا يرتقي لدرجة الشفافية في الإفصاح للمعلومات غير المالية لعدم وجود قانون مستقل يدعم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.

وتوصل البحث الى عدد من التوصيات اهمها، ان الاقتراح لقانون مستقل للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية يولد ضعف في الإفصاح والشفافية لتقارير المسؤولية الاجتماعية مما يؤدي الى تأخير تحقيق اهداف التنمية المستدامة، لذا يتطلب دعم المنظمات المهنية والحكومية واصدار قانون الزامي مستقل يتوافق مع مبادئ (2015 OECD)، بالانسجام مع حاجات وتوقعات المجتمع. واجب التنفيذ لجميع الوحدات باختلاف قطاعاتها، وفرض العقوبات الجزائية في حالة عدم التنفيذ. والتوصية الاخرى التأكيد على مسؤولية مجلس الادارة في متابعة تنفيذ اليات حوكمة الشركات التي تعد الاطار والهيكل التنظيمي لممارسات المسؤولية الاجتماعية.

وقد تناول هذا البحث التعديل الاخير لمبادئ اليات الحوكمة لمنظمة OECD 2015 ومدى اهمية هذه الاليات في ترسيخ ثقافة المسؤولية ضمن استراتيجيات وعلاقات الشركة لضمان الشفافية لتقارير المسؤولية الاجتماعية التي تخلق قيمة اضافية للشركة تساعد على قبول اعمالها في المجتمع وتميزها في الاسواق المحلية والعالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

(1) بحث مستقل من رسالة لم تناقش بعد مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

المصطلحات الرئيسية للبحث: حوكمة الشركات CG، تقارير المسؤولية الاجتماعية، مبادرة الإبلاغ العالمي GRI 2013، الحوكمة المستدامة لمنظمة G20/ OECD

المقدمة

تصاعد الاهتمام الدولي بمفهوم حوكمة الشركات عقب سلسلة الازمات المالية التي مر بها الاقتصاد العالمي، التي ابتدأت بانفجار الازمة المالية الاسيوية عام 1997 ثم تلتها عدد من الازمات كانت اخرها الازمة المالية 2008-2009. التي زعزت استقرار الاسواق نتيجة فقدان الثقة بالقواعد والتشريعات والقوانين التي تنظم الاعمال الاقتصادية. هذا ما ادى الى تغيير نظرة العالم الى نظام الحوكمة من النظرة الضيقة التي تعتمد على المفهوم التقليدي، الى نظرة اوسع واشمل تعتمد على نظام متجدد بالياته وممارساته قائم على المساءلة والمسؤولية والشفافية يحتوي في طياته على ابعاد المسؤولية الاجتماعية التي تمكنه من مواكبة التغيرات والتطورات التي تحدث في الاسواق المعولمة ليحقق النزاهة والاستدامة في الاعمال الاقتصادية والاجتماعية. ولتلبية حاجات وتوقعات اصحاب المصلحة من المعلومات غير المالية، التي تساعد على رسم رؤيا مستقبلية لاعمال نزيهة ومستدامة، بدأ التركيز على المسؤولية الاجتماعية وكيفية تحقيق التوافق والانسجام بين العقلانية الاقتصادية والقيم الاخلاقية، وتعزيز العلاقات الفعالة ما بين اصحاب المصلحة لانتاج تقارير عالية الجودة. إذ تعد المسؤولية الاجتماعية مساهمة عقلانية قائمة على مبادرة مخططة من قبل منظمات الاعمال للقيام بمسؤوليتهم الاجتماعية المطلوبة لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل متكامل، التي تستند على قوة العلاقة وترابطها بين المجتمع والمنظمة، ومدى انسجامها وتوافقها مع توقعات المجتمع من جهة والخطط الاستراتيجية للتنمية والبقاء والاستمرار بالاعمال من جهة اخرى.

ان التكامل بين مفهوم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية وتطور ممارساتها في الدول المتقدمة والنامية، تفتقر اليه البيئة العراقية نتيجة وجود فجوة حوكمة وغياب القوانين الداعمة لممارساتها، وضعف الوعي في تبني مؤشرات المسؤولية الاجتماعية، التي ادت الى ضعف البيئة الاستثمارية وعرقلة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اذ تعاني الشركات العراقية من انهيار البنى التحتية نتيجة تفاقم المشاكل الاجتماعية، وغياب المسؤولية الاجتماعية التي تساعد على تحسين الاداء لترتقي الى مستوى الجودة العالية التي تحقق اهداف التنمية المستدامة. لذا سنركز في هذا البحث على اهمية هذان المفهومين في بناء البنية التحتية للشركات العراقية لتحقيق اهداف التنمية.

مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من ضعف البنية التحتية للشركات العراقية نتيجة القصور في تطبيق قواعد واليات حوكمة الشركات، والافتقار الى وجود هيكل تنظيمي سليم يضم في طياته ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، التي تساعد على المسائلة والمسؤولية، والافصاح والشفافية للتقارير المالية وغير المالية، مما ينعكس على قيمة الشركة ومستوى ادائها. اذ أن حاجة مجتمعنا الملحة اليوم تتطلب استخدام مؤشرات المسؤولية الاجتماعية لمبادرة الإبلاغ العالمي GRI 2013 بأبعادها الرئيسية (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) لمعالجة المشاكل المتفاقمة التي تعاني منها البيئة العراقية، ولتحقيق اهداف استراتيجية ذات ابعاد مستدامة.

وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:-

1. هل هناك فهم وادراك واضح لاهمية اليات حوكمة الشركات في الشركات العراقية ؟
2. هل تمتلك ادارات الشركات الثقافة الاجتماعية التي تؤهلها للافصاح والشفافية عن المسؤولية الاجتماعية؟
3. هل هناك تأثير لتطبيق اليات حوكمة الشركات في تفعيل تقارير المسؤولية الاجتماعية في الشركات العراقية؟

اهمية البحث

تعاظم الاهتمام الدولي بمفهوم حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية بعد تفاقم الازمات المالية العالمية التي ادت الى فقدان الثقة بالاعمال الاستثمارية نتيجة غياب القيم الاخلاقية وعدم النزاهة في الاعمال، مما ادى الى ازدياد مطالبات المنظمات الرسمية وغير الرسمية في تفعيل المساءلة والشفافية والمسؤولية لادارات الشركات لبيان تأثير انشطتها على المجتمع والبيئة. لذا اصبحت تقارير المسؤولية الاجتماعية (CSR) اداة حاسمة في تقييم وتقويم الاداء وقياس مدى نجاح الشركة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. وهذا ما يتطلب دراسة اليات حوكمة الشركات ودورها التنظيمي في تعزيز وتفعيل تقارير المسؤولية الاجتماعية التي تضمن النزاهة والشرعية للاعمال ومن هنا جاءت اهمية الموضوع التي تعد من المواضيع المهمة لمعالجة المشاكل التي تعاني منها البيئة العراقية، من خلال بيان تأثير اليات الحوكمة على تقارير المسؤولية الاجتماعية في الشركات العراقية.

اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :-

1. بيان مفهوم واليات ومبادئ حوكمة الشركات ودورها في الافصاح عن المعلومات غير المالية للشركات العراقية
2. بيان مفهوم وابعاد تقارير المسؤولية الاجتماعية CSR واهمية التزام الشركات بالافصاح عن هذه التقارير.
3. بيان تأثير تطبيق اليات حوكمة الشركات في تفعيل تقارير المسؤولية الاجتماعية (CSR) في الشركات العراقية عينة البحث.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها (لا يوجد تأثير لتطبيق اليات حوكمة الشركات على تفعيل تقارير المسؤولية الاجتماعية (CSR) في الشركات العراقية عينة البحث). ويتفرع عنها الفرضيات الاتية:

1. لا يوجد فهم وادراك بأهمية اليات حوكمة الشركات في الشركات العراقية.
2. لا يوجد افصاح عن مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات العراقية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق اليات حوكمة الشركات وتقارير المسؤولية الاجتماعية (CSR) في الشركات العراقية عينة البحث. وتتفرع منها الفرضيات التالية:
 - أ- لا توجد علاقة ارتباط بين تطبيق اليات حوكمة الشركات وتقارير المسؤولية الاجتماعية في الشركات العراقية.
 - ب- لا يوجد تأثير بين تطبيق اليات حوكمة الشركات وتقارير المسؤولية الاجتماعية في الشركات العراقية.

مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، وما تتضمنه قوانينها السنوية المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد من حسابات متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. وتتكون عينة البحث من تسع شركات هي (شركة بغداد لصناعة مواد التغليف، شركة الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك، الشركة العراقية للنقل البري، الشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات، الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور، شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والمياه المعقمة، شركة الخاتم للاتصالات، شركة بغداد للمشروبات الغازية، الشركة الاهلية للإنتاج الزراعي) وتلعب هذه الشركات دور حيوي في القطاع الخاص والقطاع المختلط مما ينعكس على البيئة الاستثمارية العراقية، وتجمع هذه العينة بين المتغير المستقل اليات الحوكمة (تركيز الملكية، مجلس الادارة، لجنة التعويضات، السوق، اللوائح والتشريعات) والمتغير التابع تقارير CSR بأبعادها الرئيسية.

الجانب النظري: الاطار المفاهيمي لحوكمة الشركات ودورها في الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية

1- مفهوم حوكمة الشركات Corporate Governance

1-1- مفهوم وتعريف حوكمة الشركات التقليدي (الكلاسيكي) والحديث

1-1-1- مفهوم حوكمة الشركات التقليدي **Traditional Corporate Governance Concept**

يرى علماء الاقتصاد **Andrei Shleifer and Robert Vishny** في جامعة هارفرد وجامعة شيكاغو ان المفهوم التقليدي للحوكمة " تتعامل مع الطرق التي تضمن تمويل أصحاب رؤوس الاموال والموردين للحصول

على عائد على استثماراتهم". فكان تركيز الإدارة سابقاً على حماية القيمة بدلاً من خلق قيمة (Allen&Overy, 2016:8-9). وترتبط حماية قيمة المستثمرين بنظرية الوكالة والمشاكل الناشئة بين المالكين والإدارة، والتي وصفها Breally&Myers بأنها "نظام متكامل يتضمن مجموعة من الإجراءات والتطبيقات التي تمنح المديرين كافة الحقوق والصلاحيات لتحفيزهم على تعظيم قيمة الاستثمارات والقرارات التمويلية" (Shammari, 2015:32).

2-1-1- المفهوم الحديث لحوكمة الشركات Modern concept of Corporate Governance

تساعد الاهتمام الدولي لدور الحوكمة الاصلاحية في العملية التنظيمية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية نتيجة التغيرات التي تحدث في بيئة الاعمال المعولمة والمعقدة. وادك Mallin ان الإدارة المثلى للشركات اليوم تتطلب حماية الإبداع والحرية والمرونة والشفافية، لضمان الاستمرارية على خلق القيمة والثروة والرفاهية للوحدة الاقتصادية والمجتمع ككل (Musa et al,2018: 249)، لذا اتفقت المنظمات الدولية على اعتبار الحوكمة الحديثة شرط من شروط تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأنها تمثل الحلقة المفقودة للإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكافة القطاعات المؤثرة على رفاهية الفرد والاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد (Hijazi, 2016:2). فأصبحت المنافسة في الاسواق العالمية لا تقتصر على السلع والخدمات وانما اخذت أشكال جديدة متمثلة بنماذج الحوكمة المنفذة ومدى ملامتها لاقتصاد وظروف كل بلد، متضمنه:- (Sarbah&Xiao,2015:41)

(Gilson,2015:330) (Mohamad&sori,2011:10)

- نموذج الانجلو السكسوني او النموذج الخارجي: القائم على كفاءة ومراقبة الاسواق.
- النموذج الاوربي او النموذج الداخلي: القائم العلاقات الهيكلية الداخلية بين اصحاب المصلحة.
- النموذج المستدام: القائم على ادارة العلاقات بين اصحاب المصلحة باستخدام الدوات المسؤولية الاجتماعية ضمن ممارسات الحوكمة لتكوين تقارير متكاملة تعالج الفجوة المعلوماتية، وتقضي على الحاجز الزمني والمكاني لتداول الاموال (Salvioni et al,2016:17).

ويمكن بيان الفرق بين المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث لحوكمة الشركات والتمثل بالاتي:-

- 1- يهتم المفهوم التقليدي بمعالجة مشاكل نظرية الوكالة، وكيفية الحفاظ على حقوق كافة المساهمين وتعظيم ارباحهم، بموجب العلاقات التعاقدية الرسمية التي تربطهم بالوحدة الاقتصادية، وباستخدام الحافز المادي لتوجيه سلوك الإدارة نحو مصالح واهداف المساهمين اما المفهوم الحديث فيهتم بصياغة اهدافه ضمن رؤيا القيادة الادارية التي تكيف قراراتها لتلبي حاجات وتوقعات كافة اصحاب المصلحة وبوجود نظام الحوكمة يمكن الموازنة بين تلبية حاجاتهم وتوقعاتهم الدافعة لتحقيق التنمية المستدامة، فالسياق الظرفي والنفسي وتحقيق الذات هي العامل الموجه لنجاح الاهداف (Glinkowska&kaczmarek,2015:58).
- 2- يرتكز المفهوم التقليدي على الهياكل التنظيمية الرسمية، المستمدة من القوانين والقواعد في تحديد السلطة والقوة الممنوحة داخل المجتمع لحماية الحقوق. بينما يرتكز المفهوم الحديث على اتجاهين:- الاول العلاقات الفعالة والكفاءة التي تربط الدولة بالمجتمع، والمالكين بأصحاب المصلحة والمجتمع. الثاني توجيه وادارة الموارد البشرية والاقتصادية، وكيفية بناء القدرات والمهارات التي تحقق التنمية (Abdul, 2016: 3).

Hadi

3-1-1- تعريف حوكمة الشركات Definition of Corporate Governance

ركزت منظمة OECD⁽²⁾ في بداية تعريفها للحوكمة على العلاقات المترابطة بين اطراف الشركة وهي "مجموعة من العلاقات بين ادارة الشركة ومجلس ادارتها ومساهميها واصحاب المصلحة الاخرين، توفر هيكل يمكن من خلاله تعيين الاهداف والوسائل التي تحقق تلك الاهداف وتراقب ادائها" (Al-Anzi, 2014: 224). واستجابة للتطورات الاقتصادية الجديدة بينت ان "الحوكمة الجيدة ليست غاية في حد ذاتها إنما هي وسيلة لدعم الكفاءة الاقتصادية والنمو المستدام، والاستقرار المالي وتسهيل الوصول الى رأس المال والاستثمار طويل

(2) OECD (Organisation Economic Cooperation and Development) هي منظمة دولية تتألف من (36) دولة أغلبها من الدول المتقدمة تتخذ من باريس مقر لها، تهدف الى استقرار الاسواق الاقتصادية وتحقيق الاستدامة للاعمال من خلال القواعد والمعايير التي تصدرها لتحسين ممارسات الحوكمة، بدأت المنظمة باصدار مبادئ الحوكمة عام 1999 ومعالجة فجوة الثقة التي حدثت بسبب الازمات المالية، وقامت بالتعديل على المبادئ عام 2004، 2015 لتواكب التطورات والتغيرات المعاصرة التي تحدثت في الاعمال.

الاجل مما يساعد على ضمان المعاملة العادلة للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين الذين ساهموا في نجاح الشركة" (OECD,2015)

وعرف Neubauer&Lank الحوكمة بانها " نظام من الهياكل والعمليات لتأمين الجدوى الاقتصادية التي تتطلب الشرعية والصلاحيات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الاجل للوحدة الاقتصادية". وتشير العمليات الى التفاعل بين كافة الجهات الفاعلة في الحكم استناداً لهياكلها التي تضمن ضبط السلوك وتوجيهه نحو افضل اداء (Sarbah&Xiao,2015: 45).

وتناولت منظمة التمويل الدولي IFC الحوكمة بشكل اوسع "بانها الهياكل والعمليات التي يتم من خلالها التوجيه والتحكم بالشركات، وتساعد الحوكمة السليمة على العمل بكفاءة اكبر لتحسين الوصول الى رأس المال وتخفيض المخاطر، وحماية المستثمرين من الممارسات السلبية للادارة عبر تفعيل ادوات المسائلة والشفافية، التي تساهم في التنمية وتسهيل اجراءات الاستثمار، وزيادة نمو الاقتصاد وزيادة فرص العمل في الاسواق وتحقيق الاستدامة" (IFC,2017:2).

وترى الباحثة أن الحوكمة هي مجموعة هياكل وعمليات مسؤولة عن السيطرة وتوحيد الاتجاه نحو تطوير الانشطة التي تلي حاجات وتوقعات كافة اصحاب المصلحة وتفعيل العلاقة فيما بينهم، لاستمرار التنمية المستدامة التي تقتضي دمج ادوات المسؤولية الاجتماعية ضمن ممارسات الحوكمة لتغطية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحيطة بالعمل.

2-1- مفهوم الحوكمة في الدول العربية

بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، قامت الدول العربية باصدار القوانين والقواعد المنظمة لممارسات الحوكمة والمتوافقة مع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي، وتفعيل الدور الاصلاحى والتوجيهي لممارسات الحوكمة السليمة، واختلفت مواقف الدول تجاه هذه الممارسات نتيجة اختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد. لذا انقسمت الدول الى ثلاث مجاميع هي:-

(Jahloul , 2011:47-52)

- دول قامت بالاصلاح واصدار القوانين المستقلة بالحوكمة لتحسين اقتصادها مثل مصر، الاردن.
 - دول قامت بمعالجة ممارسات الحوكمة بشكل جزئي مثل GUF COOPERATION COUNCIL
 - دول تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار السياسي (العراق، فلسطين).
- وقد بدأ العراق بتحدي بينته غير المستقرة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولي IFC لارساء اسس الحوكمة واستخدام مفتاح الحوكمة للضبط الداخلي في اربيل عام 2016 في (معهد المديرين الكرديستاني)، ونشر الوعي المعرفي بمبادئ الحوكمة، وتكوين قاعدة بيانات للمدراء ورجال الاعمال المؤهلين لقيادة السوق وتحسين مهاراتهم القيادية. واستطاعت صلاح الدين القابضة ان ترسخ وتنفذ ممارسات الحوكمة في قطاعاتها المصرفية والطبية والصناعية (IFC,2018:1-2). وتم توقيع اتفاقية تحسين المؤسسات المالية في بغداد 2017 من قبل مؤسسة التمويل الدولي IFC والبنك المركزي العراقي، لتدريب اعضاء مجلس الادارة (70) بنك على استخدام مبادئ الحوكمة التوجيهية في تحسين الممارسات المصرفية والاجتماعية (IFC,2017:7). واصدر البنك المركزي عام 2018 دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف، لمواكبة تطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية والحد من المخاطر المصرفية (CBI,2018:1).

3-1- آليات الحوكمة Governance Mechanisms

هي مجموعة من الآليات الداخلية وخارجية تساهم في وضع اطار هيكلية للسياسات والقواعد والممارسات الفاعلة للشركة التي تنظم العلاقات بين جميع الاطراف المعنية فضلاً عن تعزيز قدرتها على ادارة المخاطر وممارسة الرقابة بما يحقق قيمة اكبر لاستثمارات حملة الاسهم عبر استمرارية النمو والاستقرار المالي " (AL Jazrawy & Khidaer, 2014:260).

1-3-1- آليات الداخلية: هي مجموعة من السلطات والمسؤوليات التي تحكم القرارات الادارية، وتقلص الحيز التقديري للادارة وتحدد هذه المسؤوليات الطرق والاساليب الواجب استخدامها لتنسيق العلاقات بين الوحدة واصحاب المصلحة وتحقيق التوازن في تلبية حاجاتهم وتعزيز قيمتهم (Sharma,2017: 133). ويتفق غالبية الباحثين على أن الآليات الداخلية تتكون من:-

1- مجلس الإدارة واللجان التابعة لها

مجلس الإدارة: هو جهاز السلطة الكامل، المسؤول عن الاشراف والتوجيه والتقييم لسلوك الادارة والعاملين في الشركة لتحسين الاداء وضمان حماية رأس المال المستثمر من سوء الاستخدام ، وينبثق من المجلس عدد من اللجان المستقلة، التي تساهم في توفير المعلومات الدقيقة والشفافة المعززة لنجاح القرارات الاستراتيجية والتمويلية المتخذة من قبل المجلس (Junaidi, 2014: 23) وكدت لجنة Cadbury⁽³⁾ في تقاريرها على توفر صفات القيادة الفعالة في اعضاء المجلس لضمان جودة الاشراف والتنفيذ والتنسيق والاتصال الفعال ما بين اصحاب المصلحة لضمان الالتزام بالنظام وبناء الثقة بينهم عبر تفعيل المساءلة والمسؤولية والشفافية (Honge, 2015: 3). وطالبت معظم السلطات القضائية في دول العالم، بالموازنة بين المهارات العلمية والعملية في اعضاء المجلس والتي تؤهلهم لادارة المخاطر المحيطة بالشركة، وركزت على الكفاءة والتخصص في (المحاسبة والمالية، الاعمال التجارية، الخبرة الادارية، المعرفة الصناعية، خبرة التخطيط الاستراتيجي) لاضافة قيمة للوحدة (OECD, 2017: 123). وينبثق من المجلس اللجان:-

أ. لجنة التدقيق: هي " مجموعة فرعية من اعضاء مجلس الادارة تتألف من ثلاث اعضاء تتولى القيام بالاشراف المستقل على العمليات التي تقوم بها الوحدة لأعداد التقارير المالية، وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية، وتعيين وتقييم المدققين الخارجيين المستقلين للوحدة" وأكدت العديد من المنظمات والهيئات الدولية على اهمية توفر الخبرة المالية والمحاسبية والقانونية والادارية للجنة التي تؤهلها لقياس الاداء وبيان الانحرافات ومعالجتها وكد قانون Sarbance Oxley على دور اللجنة في الحد من الأخطاء والاحتيال المحاسبي والاداري اذ تكون اللجنة الرؤيا الحالية والمستقبلية لوضع الشركة وقدرتها في مواكبة التغيرات التي تحصل في المستقبل (Al-shamari, 2010: 37-38).

ب. لجنة المكافآت: هي لجنة مستقلة عن المجلس التنفيذي، مكلفة بتحديد الرواتب والمكافآت والحوافز النقدية والمزايا العينية القائمة على الاداء للادارة العليا، والافصاح عنها في التقارير السنوية للوحدة الاقتصادية وركزت لجنة Creenbury⁽⁴⁾ في تقريرها عام 1995 على اهمية هذه اللجنة على جذب ذوي الكفاءة والمهارة من المدراء للعمل في الشركة و اشارت منظمة OECD أن هدف اللجنة هو تقليص الفجوة بين مصالح المالكين ومصالح اصحاب المصلحة من خلال استخدام الحوافز المالية (حصصة من الارباح السنوية للوحدة) والمكافآت (حصصة من رأس المال) لتوجيه السلوك نحو تحقيق افضل الاهداف (Bin-Zwai, 2016: 91-92). لذا يجب تحديد هيكل للاجور يتناسب مع نظام الامتثال ومستوى الاداء يتم الافصاح عنه للمساهمين والمستثمرين للمصادقة والتقييم السليم على اساس خطط تكاليف ومنافع الاجور والحوافز ومدى فعالية هذه الخطط في رفع مستوى الاداء (OECD, 2015: 131).

ج. لجنة التعيينات (الترشيح) والحوكمة: تتكون اللجنة من ثلاثة اعضاء مستقلين على الاقل، تهدف الى تحديد وترشيح اعضاء مجلس الادارة والموظفين والاعضاء المنتدبين، على ضوء المتطلبات الخاصة التي حددها المجلس سابقاً والمتضمنة (الكفاءة، المهارة، الخبرة والشهادة التخصصية). وتعمل اللجنة على تحديد القواعد والاجراءات ورسم السياسات وعقد الاجتماعات لتحقيق الجودة والكفاءة في العمل (Abdul Sattar, 2017: 17). وتقدم اللجنة الارشادات والمقترحات والتوصيات لتطبيق قواعد وممارسات الحوكمة التي تضمن تطوير وتحسين مستوى الاداء ومن مهام اللجنة الاخرى مراجعة قواعد السلوك المهني والتأكيد على أخلاقيات العمل، التي تحقق اهداف التنمية الاجتماعية الى جانب التنمية الاقتصادية (Sulaiman, 2009: 151- 152).

د. لجنة ادارة المخاطر: اكدت العديد من الجهات القضائية في دول العالم، على اهمية تكوين لجنة مستقلة للمخاطر في الشركات، مكلفة بتحديد (المخاطر التجارية والتشغيلية، مخاطر الموقع الجغرافي كالكوارث الطبيعية،⁽⁵⁾ مخاطر ضعف القيادة لدى اللجان، المخاطر المالية وطرق تجنبها، مخاطر التغيرات التنظيمية ومخاطر متعلقة بنوع الصناعة وكيفية ممارسة نشاط الوحدة). وركزت منظمة OECD على دور اللجنة في دعم

(3) لجنة Cadbury: نشأت لجنة كادبوري في المملكة المتحدة عام 1991 من قبل كل من (مجلس التقارير المالية، بورصة لندن، ومهنة المحاسبة)، لحماية المساهمين ومعالجة فجوة الثقة ووضف المسائلة والمسؤولية في الشركات المدرجة في البورصة والتي ادت الى انهيار كبرى الشركات العالمية، وبدأت اللجنة باصدار عدد من التقارير عام 1992 التي تعالج الممارسات السلبية للحوكمة وتعالج ضعف النزاهة والمسائلة في عمل الشركات.

(4) لجنة Creenbury: هي اللجنة الثانية بعد لجنة Cadbury في المملكة المتحدة، اصدرت عام 1995 تقرير يعالج مكافأة مجلس الادارة وكيفية تحقيق التوازن بين رواتب اعضاء مجلس الادارة ومستوى ادائهم.

(5) تعمل لجنة المخاطر على تحديد المسؤوليات والسلطات لمدراء اللجان وتقييم سلوكهم وقدرتهم القيادية في مواجهة المخاطر المحيطة بالشركة من خلال تحديد وتنفيذ سياسات واجراءات سليمة ونزيهة متوافقة مع اهداف الشركة في تحقيق الارباح المستدامة، مع الالتزام بالقوانين والقواعد الساندة.

مجلس الإدارة للايفاء بالتزامته، وتوحيد النظرة العامة للإدارة لتحسين قدرتها على مواجهة هذه المخاطر والوقاية منها (OECD,2017:116).

هـ. لجنة الامتثال: تعمل اللجنة على تحقيق التوازن بين التنظيم الداخلي للوحدة ومدى امتثالها للقوانين الساندة التي تتغير بمرور الوقت وأكدت منظمة OECD 2015 على استقلالية اللجنة وأهميتها في ترسيخ ثقافة الامتثال والمسؤولية من أعلى قمة إلى أدنى مستوى في الوحدة، لإنتاج تقارير شفافة تعكس نتائج عمل اللجنة وتحليلاتها القانونية (للتزام بالحوكمة ، دعم الإدارة لتنظيم برامج الامتثال وتطوير الثقافة التنظيمية المبنية على الثقة، تبني مبادئ الانفتاح والشفافية ، الهياكل والعمليات والمعلومات المتاحة للرقابة، تقييم مخاطر الاحتيال والفساد والقضايا غير القانونية ،تعليم وتدريب الموظفين وتحديد مستوى الفهم لمعايير وضوابط الوحدة) (OECD,2015:49).

2- تركيز الملكية:

هيكل الملكية (تركيز الملكية ،تشتت الملكية) هي هياكل معيارية يتم من خلالها توزيع السلطة داخل الوحدة الاقتصادية وتوجيه القرارات الإدارية والاستراتيجية والاقتصادية لتحقيق أهداف الوحدة (Habek&Wolniok,2016 :401)، وتركز الملكية في عدد قليل من المساهمين الذين يمتلكون نسبة اسهم لا تقل عن 5% من الاسهم المصدرة وفي دول (ألمانيا ، اليابان) تتركز الملكية للبنوك والشركات القابضة، ونسبتهم من الاسهم تخولهم للسيطرة على القرارات الاستراتيجية والتطويرية والإدارية داخل الوحدة، ومسائلة مجلس الإدارة عن قراراته وسلوكه لتحافظ على استثماراتها للامد البعيد(Shammari,2015: 43-44). وتؤثر تركيز الملكية على درجة الإفصاح والشفافية ،فكلما زاد تركيز الملكية كلما أدى إلى تقليص فجوة النزاع بين المالكين والإدارة وانخفاض التباين في المعلومات المفصح عنها لهم وقد تسبب هذه الآلية قلق المساهمين الاقلية الذين لديهم نفوذ اقل بالوحدة، عندما تتواطى الإدارة مع ذوي الملكية المركزة لتقليص المعلومات المفصح عنها للمساهمين الاقلية للاستيلاء على موجودات الوحدة، واتخاذ القرارات التي تضر بحقوقهم ومصالحهم (Cunha & Rodrigues,2018:4).

3- تعويضات الإدارة التنفيذية:

يرى Hitt بأنها الآلية المعقدة والمهمة التي تربط وتوحد بين مصالح المديرين والمالكين من خلال الرواتب والعلاوات والحوافز البعيدة الاجل وتعالج هذه الآلية الفجوة بين مصالحهم وتوجه السلوك نحو الاهداف المطلوبه لتحقيق الجودة في الاداء والتنمية. ويعود سبب تعقيد الآلية الى صعوبة تقييم قرارات الإدارة الاستراتيجية البعيدة الامد في الامد القصير، مما يقتضي اعتماد سياسة التعويضات على اساس معايير عادلة وفعالة تتناسب مع الجهود المبذولة ونتائج تقييم الاداء، لتحقيق الامان الوظيفي للعاملين ،وتقودهم نحو الابداع والتطوير في العمل (Al-Anzi, 2014:228).

1-3-2- الآليات الخارجية External Mechanisms: الآليات الخارجية هي "حوافز خارجية تتمثل بالتزامات قانونية وتنظيمية مصممة لضمان التزام الوحدة الاقتصادية الداخلة بالمنافسة بالمعايير الدولية لتحقيق العدالة والشفافية والمسائلة والمسؤولية والحماية للمساهمين، العاملين، المجتمع والبيئة من الممارسات السيئة (Babatunde&Olanian,2009: 334). وتعكس هذه الآلية المناخ العام للاستثمار لاي دولة من الدول، إذ تؤثر قدرتها وكفانيتها على قدرة الشركة على المنافسة والتنمية (Talab 2017:1137) et al, وتتتمثل:-

1- السوق لرقابة الوحدات الاقتصادية :

تعتبر آلية السوق من الآليات الخارجية المهمة التي تراقب وتقيم عمل واداء الشركات. وتعتمد كفاءة الاسواق في السيطرة على تقلبات الاسهم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ،فهو العامل المحفز للتوجيه نحو تقليل تكاليف الاسهم، وتجنب الفشل الذي يفتح باب الاستحواذ والاندماج الذي يعتبر شكلاً من أشكال نقل السيطرة داخل الشركات وتنشط عملية الاستحواذ والاندماج عندما يكون هناك ضعف في الآليات الداخلية، مما يعرضها إلى شراء مراكز ملكيتها من الاسواق (Sharma,2017 :134). ويمكن تعريفها بأنها "استراتيجيات الوحدات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوسع السريع وأخترق الاسواق الجديدة، وأداة مهمة لترشيد الانتاج وتوسيع حجم الوحدات، واستبدال المدراء غير الكفوعين" (Monteiro et al, 2014,6).

2- التشريعات والقوانين :

هي المفتاح الذي يحكم ويوجه الشركة بشكل سليم، ويضمن حماية حقوق كافة المتعاملين معها. وتمثل قوانين الحوكمة نتائج حقبة زمنية متراكمة دفعتها الاحداث السابقة لأصدارها، وتختلف من دولة الى اخرى، وتتفاوت في زمن أصدارها وتنفيذها، ومنها قانون Sarbanes_Oxely الذي صدر عام 2002 كرد فعل تشريعي للفضح والاحتيال في كبرى الشركات الامريكية، لينظم قضايا الافصاح والشفافية وسلامة التقارير المالية. وتزداد اهمية هذه الالية في تحقيق الرقابة والمحاسبة والمسؤولية، والمساءلة والحد من الممارسات السلبية المؤثرة على جودة الاداء وقدرة الشركة على التنمية، ومن القوانين المنظمة الاخرى قانون الشركات والافلاس، قانون سوق الاوراق المالية، قانون الاستثمار (Jahloul, 2011:38-42).

4-1- مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governance

هي "مجموعة من الاسس والارشادات والممارسات المنفذه على الشركات التي تملك قاعدة عريضة من المستثمرين، لتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين معها من مجلس ادارة، مساهمين، داننين، بنوك، موردين، الخ ومن خلال النظم واللوائح الداخلية يمكن اتخاذ القرارات المؤثرة بشكل ايجابي على مصالح الشركة والمساهمين" (Allawi,2014: 178) وتمثل المبادئ الحد الأدنى من المعايير الواجب الالتزام بها في كافة الاسواق في العالم، وتسمح بالمرونة والحرية في تنفيذها، وهي قابلة للمقارنة والمسائلة والقياس بين الشركات. وقد اكتسبت مبادئ OECD بمراحلها المتسلسلة منذ عام 1999 لغاية 2015 القبول العالمي لانها مجموعة ارشادية متعددة الاطراف، تكون اطار مرجعي وفكري لوضعي السياسات ومتخذي القرارات، يتناول اطارها مصطلحات وقواعد مفهومة قادرة على خلق مناخ استثماري يلانم محيط العمل (Pecaric,2015:921).

وتعالج مبادئ منظمة G20/OECD عام 2015 الاخفاقات السابقة لنظام الحوكمة وتقوم الياتها وتوفر اتجاهات جديدة تضمن ممارسات نزيهه تحقق فيها نمو اقتصادي مستدام وتضم المبادئ السلوك الاخلاقي المسؤول في ممارساتها التي تغطي قضايا(العمالة،العلاقات الصناعية، حقوق الانسان، الافصاح البيئي، مكافحة الرشوة، مصالح المستهلك، متطلبات المنافسة، الضرائب فضلاً الى توفير الفرص والاستفادة من العلوم والتكنولوجيا في توليد الثروات بحدود الامكانيات المتاحة لكل بلد). وتهدف المبادئ الى دمج الاخلاقيات التجارية مع ابعاد الاستدامة في اطار ادارة الوحدة واستراتيجياتها وعملياتها، لتحقيق التوازن والامتثال للقواعد والقوانين، وبناء الثقة والتماسك الاجتماعي الذي يخلق اقتصاد عالمي نزيه واكثر عدالة ورفاهية ورخاء، يحافظ على قيمة وحرية الفرد في المجتمع وتحد المبادئ من السلوك السيئ للاعمال الذي يكبد الشركات تكاليف كبيرة فضلاً الى ضرر السمعة وخسارة العملاء ومخاطر(السيولة، نقص راس المال، خسائر الائتمان، غرامات وتعيضات) وتضمنت هذه المبادئ الاتي: (G20/OECD,2015:3)

1. ضمان وجود أساس وأطار فعال للحوكمة

يؤكد اطار الحوكمة على جودة الاشراف والتنفيذ للمهام والمسؤوليات الاخلاقية المسؤولة والشفافية، التي تتوافق مع قوانين وظروف كل بلد لتحقيق النزاهة في الاعمال وتدعم استقرار الاسواق المالية فيها ويركز الاطار في اساسه على الجودة والانساق للقواعد والقوانين والمعايير المحلية والدولية، التي تضم(المعايير والقوانين الاجتماعية والبيئية، قوانين حقوق الانسان والعمل، ومكافحة التزوير ومكافحة الاحتكار، لوائح الاسواق المالية المعزز للشفافية والافصاح للمعلومات المالية وغير المالية). وتتجاوز اهمية الحوكمة الشركات الكبيرة لتشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة والعائلية (G20/OECD,2015:13-17).

2. الحقوق والمعاملة العادلة للمساهمين وتحديد حقوق المساهمين الاساسية

يضمن اطار الحوكمة المعاملة العادلة والحماية لحقوق المساهمين بكافة فئاتهم وعالج المبدأ عوانق التصويت عبر الحدود عبر استخدام التصويت الالكتروني لضمان عدالة المشاركة في الاجتماعات، وركز المبدأ على الاليات المستخدمة في تلبية حاجات المساهمين بغض النظر عن هيكل ملكيتهم وان افضل قرار يتخذ من قبل مجلس الادارة للمحافظة على هيكل راس المال اصبح رهناً بموافقة كافة المساهمين المرتبطين بالشركة على التعديلات المادية التي تجري على النظام من طرح اسهم اضافية، نقل الاصول، التندفات النقدية، مخاطر يمكن التنبوء بها، وحققهم في معرفة حجم التعويضات السياسية وأشكالها، وايه معاملات استثنائية تؤثر على اهداف الشركة(OECD,2018:1-8).

3. المستثمرون المؤسسين وأسواق الأوراق المالية والوسطاء

يرتبط بسلسلة الاستثمار الوسيط والمستثمرين والمستفيدين، وبنفس الوقت هي الحافز للحصول على اقتصاديات سليمة لذا يتطلب المبدأ تفهم المستثمرين المؤسسين للحوافز والالتزامات الخاصة باستثماراتهم، وتبني آليات الحوكمة في أعمالهم، لضمان الإفصاح والشفافية والنزاهة للمعلومات المالية وغير المالية ويساعد المبدأ على إدارة ومعالجة تضارب المصالح التي تنشأ بسبب نسبة الفائدة، مما تؤثر على ممارسة حقوق الملكية وحق استخدام التصويت ويركز المبدأ على دور سوق الأوراق المالية في توجيه وإدارة الأموال بطريقة أخلاقية لتحقيق الاستثمار المستدام من خلال القواعد التي تفرضها على الوحدات المدرجة فيها (OECD,2015:71-73).

4. دور أصحاب المصلحة

يدعم المبدأ المشاركة الفعالة ما بين كافة أصحاب المصلحة لبناء وحدة اقتصادية تنافسية مستدامة عن طريق الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري والمادي، والاهتمام بتدفق رأس المال الخارجي سواء من الأسهم أو الائتمان لذا أكد المبدأ على الاعتراف بحقوقهم بموجب القوانين والاتفاقيات المتبادلة، وحققهم بالحصول على المعلومات والتشاور والتفاوض مع مجلس الإدارة لتغطية مشاكلهم والاستفادة من امكانياتهم وقدراتهم المتاحة، وتوفير الامان الوظيفي لهم بأنشاء صناديق لمعاشاتهم والنظر في قضاياهم. ويهتم المبدأ بحقوق الدائنين وبشروط وحجم ونوع الائتمان، لضمان توفير القروض بشروط ملائمة للوحدة (OECD,2018:4).

5. الإفصاح والشفافية

يركز المبدأ على الجودة والدقة في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية للمحافظة على العلاقة الإيجابية بين المستثمرين والسوق والمجتمع، ونتاج قرارات استثمارية مستقبلية تحقق الاستقرار والاستدامة للأعمال، وتكوين رؤيا مستقبلية لاداء عالي الجودة يخلق قيمة اقتصادية واجتماعية. ويتجاوز هذا المبدأ الإفصاح عن النتائج المالي والتشغيلية ليشمل:- (OECD,2015:75-77)

- معلومات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية المنفذة في الشركة المتضمنة (حقوق الإنسان، التبرعات للغير، علاقة الإدارة بالموظفين، برامج تطوير وتدريب العاملين ومعدل الاحتفاظ بالعاملين)
- انواع المخاطر المحيطة بالوحدة، وتقرير لجنة ادارة المخاطر لمخاطر (سعر الفائدة، تقلب العملة، المشتقات المالية، معاملات خارج الميزانية، مخاطر السلوك التجاري، مخاطر البيئة).
- هيكل ملكية الأسهم الرئيسية ونسبتهم والعلاقة بين المالكين والمساهمين لتقييم السيطرة.
- آلية منح المكافآت الحالية، واهم الخطط المستقبلية الموضوعة لتحسين الاداء.
- الإفصاح عن تقارير لجنة الامتثال، وهيكل الحوكمة وسياساتها وممارساتها وموثيق العمل.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة

ركز المبدأ على تنوع مهارات اعضاء مجلس الادارة ومستوى قدرتهم على الاستجابة للتغيرات السريعة لبيئة الاعمال واكد المبدأ على التقييم الدوري لهذه المهارات واختيار افضلها في المجلس، للمحافظة على الكفاءة القيادية وتمثل مسؤولية المجلس في:- (G20/OECD,2015:51-57)

- الالتزام بقواعد السلوك الاخلاقي في التعامل مع أصحاب المصلحة لضمان الامتثال للقوانين.
- ترجمة مبادئ الحوكمة الى استراتيجيات وعمليات واليات، ومتابعة تنفيذها في الوحدة.
- الاشراف على ادارة المخاطر حسب درجة ونوع المخاطر والتقرير عنها بتقارير دورية.
- تحديد اهداف الوحدة وتنفيذها حسب الامكانيات والقدرات المتاحة للشركة.
- الاشراف على عملية تنفيذ الحوكمة السليمة وادوات المسائلة لكافة أعضاء اللجان وتقييم أدائهم.
- تحديد هيكل ملائم لسياسة المكافآت قائمة على الاداء و تتوافق مع المعايير الاجتماعية والبيئية.
- تشجيع الإبلاغ عن السلوك غير القانوني المؤثر على اداء واهداف الوحدة.
- ضمان سلامة أنظمة المعلومات، ومتابعة كفاءة الضوابط الداخلية، وفعالية برامج الامتثال (للقوانين، المعايير الدولية، قوانين منع الرشوة، المنافسة، سلامة العمل، قوانين الضرائب، البيئة، حقوق الانسان، الاحتيال وغسيل الاموال، الالتزام بقواعد السلوك الاخلاقي).

2- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility

1-1- بيان مفهوم وابعاد تقارير المسؤولية الاجتماعية CSR واهمية التزام الشركات بهذه التقارير.

1-1-1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية The Concept of Social Responsibility

المسؤولية الاجتماعية هي اطار نظري وفكري لمواجهة المشاكل الاجتماعية والتغيرات المعاصرة، والاستجابة لها بطريقة تلامس بينتها الاجتماعية والثقافية وامكانياتها الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

يرى Votaw أن المسؤولية الاجتماعية "تعني شيئاً ولكن ليس الشئ نفسه بالنسبة للجميع" فقد تكون فكرة المسؤولية الاجتماعية صيغة الزامية وتعني السلوك المسؤول اجتماعياً، وقد تكون صيغة غير الزامية كالمساهمة الخيرية لدعم الوعي والثقافة الاجتماعية، قد يراه البعض هوية لشرعية الاعمال في المجتمع، بينما يراه البعض الاخر واجب انتمائي يفرض اعلى مستوى من السلوك الاخلاقي للاعمال : (Pirnea etal,2011) (1-2). ان المسؤولية الاجتماعية ليست ظاهرة حتمية وانما نتاج تراكمية لأحداث تاريخية متسلسلة تضم مفاهيم مختلفة تواكب التطورات والتغيرات التي تحدث في العالم. ومن هذه المفاهيم:-

أ. المفهوم الكلاسيكي: بين خبير الاقتصاد Milton Friedman وعدد من المفكرين (Adam Smith, Marchall Alfred Daid, John,)، ان المسؤولية الاولى للاعمال هي زيادة الارباح للمساهمين ولتحقيق هذا الهدف يتطلب الالتزام الاخلاقي وتلبية حاجة المجتمع من السلع والخدمات بأفضل جودة، والالتزام بالقوانين والقواعد السائدة.

ب. المفهوم الاداري: بين المفكرين (John Robin Marris, Adolph berle, Peter Drucker, Maurico Clark)، ان هذا المفهوم يعبر عن الافكار التي تتبع من المديرين وصناع القرار الذين لديهم قوة صنع القرار لحدود المسؤولية الاجتماعية، ومدى فهمهم وتفسيرهم للحدوث الخارجية التي تؤثر على هيكل وإدارة البيئة الداخلية للوحدة الاقتصادية. واكد العالم Paul Samuelson: "ان المشاريع الكبيرة اليوم لا تكفي فقط بتحقيق المسؤولية الاجتماعية وانما تسعى لعمل ما هو أفضل" فاصبح الهدف المهيمن للإدارة هو ادارة العلاقة العادلة ما بين اصحاب المصلحة وتحقيق التوافق بين اهداف الوحدة واهداف المجتمع (Wuttichindanon,2017:3)(Rahahalh, 2011: 75-76).

ج. المفهوم البيئي: تقوم الشركة بمقتضاه بتضمين الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في اعمالها وتفاعلها مع المجتمع. ويسمى بالنموذج البيئي الاجتماعي الهادف الى تحقيق المصلحة العامة، والمحافظة على البيئة وتمييزها لتحسين وحماية نوعية الحياة فيها من مفكره (Ralph Nader, John Galbraith) (Rahahalh, 2011: 78-79)، اذ ظهرت ملامح هذا المفهوم في اعقاب الكوارث البيئية التي تعرض لها العالم كاستجابة لضغوطات (وسائل الاعلام، جهات سياسية واقتصادية، رجال الاعمال، المجتمع المدني، المنظمات الدولية) لتوفير التقارير الاجتماعية التي تبين الاجراءات المتخذة للحد من استنزاف الموارد الطبيعية وتخفيف اثار تغيير المناخ (Doupnik&Perea,2015:744- 748).

د. مفهوم الاستدامة: يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بتنمية الموارد الاقتصادية والبشرية. عرفه مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة WBCSD بانه "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الاعمال بالتصرف اخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم اضافة الى المجتمع المحلي والمجتمع بأكمله". وازداد البنك الدولي ان مشاركة رجال الاعمال مع مكونات المجتمع المحلي في تنمية الموارد البشرية والاقتصادية هو لتحقيق التنمية المستدامة (Talab & Zahr,2018:7). برزت اهمية المفهوم في أعمال⁽⁶⁾ قمة الارض الذي عقد في جوهانسبرغ عام 2002 التي ركزت على فكرة فلسفية Rene Dubos تقول "تحرك محلياً وفكر عالمياً" التي تعنى بدمج السياق العالمي ضمن التفكير الاستراتيجي للوحدة

(Abu-Nasr, 2015: 27). نشأت فكرة التقرير عن المسؤولية الاجتماعية عندما قالوا "نحن نقبل المسؤولية الاجتماعية لنصنع المزيد من التقدم من خلال الدعائم المترابطة والمتداخلة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية) وتعزيزها على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي"، لذا بدأ السعي لصياغة الخطوط الرسمية والتوجيهية لتنفيذ التقارير التي تطور أشكال المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة (Hys&Hawrysz,2012:1517).

هـ. مفهوم الشرعية: برز هذا المفهوم بعد الفضاخ المالية التي تصدرت عناوين وسائل الاعلام العالمية، وسلطت الانظار الى اهمية توفير المعلومات الاجتماعية والبيئية الشفافة لكافة اصحاب المصلحة، لاكتساب ثقتهم التي فقدت سابقاً وازدادت الشرعية للاعمال الصناعية والتجارية في المجتمع (Omar, 2013: 57) ويرى Mwangangi ان المسؤولية الاجتماعية هي "تفاعل بناء بين مختلف اصحاب المصلحة والاستراتيجيات التي تستخدمها المنظمة لتحسين صورتها المنظمة" من خلال بناء القدرات البشرية والمشاركة المجتمعية ومحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل لتمكينها من اضافة الشرعية للاعمال (Al-Shamma&AlSaraf, 2018:84).

(6) مؤتمر قمة الارض: عقد المؤتمر في جوهانسبرغ في افريقيا عام 2002 من قبل رؤساء الدول والحكومات والقيادات والمنظمات غير الحكومية وقطاع الاعمال، وضع المؤتمر الركائز الاساسية للتنمية المستدامة، وبين كيفية تضمين اطار تنظيمي وطني مستقر وشفاف تستجيب فيه الحكومات واصحاب المصلحة لحاجات المجتمع المعيشية والصحية ومعالجة المشاكل الاجتماعية والبيئية، لذا تحمل رؤساء الدول ورجال الاعمال المسؤولية الاجتماعية لتنفيذ خطة دولية للتنمية المستدامة.

د. مفهوم الاستجابة الاجتماعية: عرفه Ambrose&Jons بأنه الإجراءات المتخذة من قبل الوحدة الاقتصادية للاستجابة لتوقعات اصحاب المصلحة، التي تساهم في تخفيف الاضرار التي احدثتها ممارسة الشركة لانشطتها على المجتمع والبيئة مما يؤثر على تحسين البنية التحتية ودعم الاستثمارات (132: Shehata,2014). و اضاف العالم Carroll ان المسؤولية الاجتماعية "هي تلبية الوحدة الاقتصادية لتوقعات المجتمع والقدرة على الوفاء بالتزاماتها الاقتصادية والقانونية والاخلاقية والخيرية" (Carroll,2016:1-3).

د. استراتيجية ميزة تنافسية: هي تحقيق اعلى مستوى من الاداء والتفوق على المنافسين من خلال الاتصال الفعال مع العملاء وكافة اصحاب المصلحة لتلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم، وخلق بيئة تنظيمية تدعم التطور والابتكار والاستقلالية في العمل (92: Al- Shamma & Al Saraf, 2018). وفي ظل المنافسة العالمية ارتبط مفهوم CSR مع الاهداف الاستراتيجية لتضمن الاستجابة التنظيمية لتحسين القدرة التنافسية. و اكد Hult ان توجة CSR نحو السوق تعتمد على قيمة المعلومات المواكبة لتطورات السوق، وتكاملها مع قدرة الوحدة في تحقيق الارباح وعرفها ب"انه المدى الذي يشارك في توليد المعلومات ونشرها استجابة لذكاء السوق وتلبية احتياجات عملائها المستقبليين واستراتيجيات واجراءات المنافسة والمتطلبات البيئية والقدرة على التوسع التجاري" (Mahmoud et al, 2017:2).

ر. مفهوم الاستثمار الاخلاقي: اشار العالم Edward Freeman ان المسؤولية الاجتماعية "ليست سوى جزء من نظرية أصحاب المصلحة الى جانب مفاهيم الادارة الاستراتيجية، والتخطيط المؤسسي، ونظرية النظم ونظرية المؤسسة". مبيناً ان المسؤولية الاجتماعية هي نظرية تنظيمية وأخلاقية، تعمل على دمج القيم والاخلاق في الادارة مع المعايير الاجتماعية والبيئية، بمشاركة كافة اصحاب المصلحة لتحقيق الاستثمار الاخلاقي. (Farcan&Bureana, 2015, 45).

ووفقاً لاراء كل من Edward Freeman,Zadek فان المسؤولية الاجتماعية عبرت اربعة اجيال متمثلة:-
الجيل الاول: يشمل المساعدات والمساهمات الطوعية التي تقدمها الوحدات الاقتصادية للمجتمع.
الجيل الثاني: المسؤولية الاجتماعية عضو تكميلي لاستراتيجيات ادارة الاعمال في الوحدة.
الجيل الثالث: الاستجابة لتلبية حاجات المجتمع كجزء من عملية تطوير اعمال الوحدة الاقتصادية.
الجيل الرابع: الاستثمار الاخلاقي الذي يدمج نظام الحوكمة مع المعايير الاجتماعية والبيئية والاخلاقية لتحقيق اهداف مستدامة. (86: Al- Salmawy, 2015; 45) Farcan&Bureana, 2015).

وترى الباحثة ان حاجة المجتمع اليوم تتطلب تبني الجيل الرابع للمسؤولية الاجتماعية، فهي سلوك اخلاقي مسؤول مبني على احترام القوانين والقيم الاخلاقية، وتفعيل العلاقات ما بين أصحاب المصلحة، لادارة وتشغيل الشركة وفق اطار يتسم بالثقة والعدالة والشفافية والمساولة والمسؤولية، وترسيخ هذه القيم ضمن ثقافة وسياسة الشركة، وبناء علاقة استراتيجية عميقة وراسخة مع المجتمع المحيط بها، وتغطية مشاكله الاجتماعية والبيئية، لتحقيق التنمية المستدامة، التي تمثل النظرة الشاملة لهذا المفهوم المعقد، والافصح والتقرير عنه لكسب ثقة المجتمع المحلي والدولي وازدانة الشرعية للاعمال.

2-1-2-تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR

تقارير المسؤولية الاجتماعية هي اداة اتصال فعالة ووسيلة من وسائل الافصاح والشفافية، وتوصيل الجهود المبذولة لكافة اصحاب المصلحة عرفها Katz بأنها "الجهود النظامية المبذولة لقياس وتقويم وحساب تأثير أداء أنشطة الوحدة الاجتماعي على الجماهير وتقديم توضيح للنتائج المتحققة" (Rahalah, 2011: 190).

بدأت تقارير المسؤولية الاجتماعية في مراحلها الاولى بتغطية القضايا الاجتماعية داخل الشركة والمجتمع المحيط بها. ومع التطورات الصناعية والصراع حول البقاء في الاسواق التنافسية، والحوادث البيئية التي اثرت على البيئة والمجتمع (171: Ali,2014). وتأثيرات تغيرات المناخ والازمات المالية العالمية، التي ادت الى شمول تقارير المسؤولية الاجتماعية للقضايا الاجتماعية والبيئية لأثبات شرعية الاعمال ومعالجة الممارسات السلبية لنشاط الشركة (741: Dounnik & Perera,2015). وبين الاتحاد الأوروبي (EU) ان توجه الشركات نحو الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية هو لغرض المحافظة على القيم الاخلاقية الدافعة الى التنمية المستدامة فمن خلال مؤشرات المسؤولية الاجتماعية يمكن كسب رضا العملاء وثقتهم، وكسب ولاء واخلاص العاملين وزيادة انتاجيتهم وعليه فان زيادة رفاهية العاملين والمساهمين والمجتمع هو المحرك الذي يمنح العلامة التجارية المميزة للوحدة الاقتصادية. وبالتالي تساهم هذه التنمية في تلبية حاجات وتوقعات الجيل الحالي والمستقبلي (16: Almir,2017).

2-1-3- اسباب اختلاف التقارير الاجتماعية

تختلف التقارير الاجتماعية وتتباين بمحتواها تبعاً للبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية لكل بلد، واستراتيجية واهداف الشركات فيها، ومدى تفاعلها مع أصحاب المصلحة. لذا يمكن تسبيب الاسباب الى: (Habek&Wolniak,2015: 400-401)

1- اختلاف مقاييس الاداء: ان اختلاف المقاييس والاساليب المستخدمة لقياس الاداء الاجتماعية، والافتقار الى ادوات قياس محددة، ادى الى عدم انتظام الافصاح الاجتماعي (Chen et al,2015:1-3) (Al Ani&Khan,2015:205-255).

وفيما يلي اهم تلك المقاييس

- مقاييس أداء تعتمد على الملاحظات والمراجعات الاجتماعية.
- مقاييس أداء تعتمد على التقييمات كتقييم سمعة الوحدة.
- مقاييس أداء تعتمد على المبادئ الادارية والقيم المنفذه.
- مقاييس أداء تعتمد على الافصاح والكشف .
- مقاييس الاكثر قبولاً تقارير GRI⁽⁷⁾ هي مبادئ توجيهية للقياس والتقرير عن الاداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

ب- دوافع الادارة الاخلاقية: هي المحرك الموجه للعمل بتقارير المسؤولية الاجتماعية فزيادة الافصاح والتقرير الاجتماعي نابع من رغبة ودوافع الادارة في تحقيق اهداف مادية او اجتماعية تفوقها لزيادة موثوقية قوانينها المالية وغير المالية، وتنفيذ اجراءات محاسبية وتدقيقة سليمة تحد من التلاعب والتضليل في معلوماتها وأشار العالمان Carroll و Jones أن الوحدات الاقتصادية المبنية على أساس الثقة والتعاون هي التي تلتزم ادارتها بالسلوك الاخلاقي والشفافية في تقاريرها لتلبي حاجات وتوقعات كافة أصحاب المصلحة والمجتمع. خلافاً للوحدات المبنية على أساس المصلحة الذاتية والحوافز الانتهازية لمدراتها، فتكون قوانينها مضللة ومعرضة للتلاعب والتزوير

(Kim et al,2012:762-766).

ج- اختلاف طبيعة التقارير الالزامية عن الطوعية: التقارير الالزامية هي الافصاح الاجباري عن المعلومات الاجتماعية والبيئية، بشكل تقارير منتظمة تفرضها القوانين والتشريعات المحلية والدولية واللوائح التنظيمية والادارية لاسواق رأس المال. يتم اعدادها وفق اطار عمل دولي يمكن مقارنته والتحقق منه لتقييم مستوى الالتزام CSR خلال فترة زمنية محددة. اما التقارير الطوعية هي الافصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية بشكل تقارير اختيارية غير منتظمة، تقدمها الشركة بمحض ارادتها وبدون الزام قانوني لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا تختلف في اعدادها والمعايير المستخدمة لقياسها لتعكس قدرة الوحدة على تحقيق الشفافية وتحمل CSR (Habek&Wolniak,2016: 416).

د- اختلاف اساليب عرض التقارير الاجتماعية: ان عملية عرض التقارير الاجتماعية تتطلب مقاييس نقدية وكمية تلائم حجم ونوع نشاط الشركة، وتتوافق مع استراتيجية ادائها، لذا سيتم عرض التقارير باتجاهين. الاول يتجه نحو توحيد المعلومات الاجتماعية ضمن القوائم المالية السنوية والثاني يتجه نحو عرضها بشكل منفصل لغرض التقييم والموضوعية للتقارير الاجتماعية (Alamry, 2018:24).

هـ- اختلاف الجهة المستخدمة للتقارير: تختلف تقارير CSR حسب حاجة الجهة المستخدمة لها فمنها :
-التقارير المقدمة الى الادارة العليا او التقارير الداخلية: هي قاعدة اتصال مهمة واداة فعالة لتوجه سلوك الادارة لتبني منهج المسؤولية الاجتماعية ضمن العمليات والانشطة التنظيمية الداخلية للشركة، وبمشاركة اصحاب المصلحة الداخليين من الادارة والعاملين وتحتوي التقارير على معلومات مفصلة عن أنشطة CSR التي تم المساهمة بها خلال فترة زمنية محددة (Salvioni et al,2018 : 37).

-البيان الاجتماعي للجماهير او التقارير الخارجية: هي أداة هامة لدعم التفاعل والاتصال بين الادارة والمساهمين واصحاب المصلحة الخارجيين من المجتمع والبيئة وكافة الجهات الفاعلة فيه، من خلال تبني السلوك المسؤول وتحسين الاداء العام لكافة المستويات وتحتوي التقارير على معلومات مختصرة وغير مفصلة عن حجم المساهمات الاجتماعية والبيئية التي تم المشاركة فيها (Salvioni et al,2018:37).

⁽⁷⁾ GRI(Global Reporting Initiative) هي مبادرة عالمية تم اصدارها من قبل منظمة غير ربحية في الولايات المتحدة الامريكية قائمة على شبكة دولية متنوعة من اصحاب المصلحة من(رجال الاعمال، منظمات المجتمع المدني، منظمات العمل والمؤسسات المهنية الدولية)، حددت المبادرة مؤشرات للقياس والابلاغ عن الاداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للشركات، وتوفير احداث الاطر لاعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

و-الاختلاف في الثقافة التنظيمية: اختلاف الثقافة التنظيمية لكل دولة هي احد اسباب اختلاف التقارير الاجتماعية لأنها تمثل الهوية الوطنية للشركة، واسباب هيكلها التنظيمي، والدافع الموجه لتنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية . فالقيم الاخلاقية والاجتماعية هي البنية التحتية التي تستند اليها العديد من الدول المتقدمة والنامية في اعمالها (Tilt ,2016:3).

2-1-4- دور مبادرة الإبلاغ العالمي Global Reporting Initiative في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

مبادرة GRI هي مجموعة من المبادئ التوجيهية، التي توفر أفضل وأحدث الارشادات الفعالة للإبلاغ الطوعي والقياسي عن الاداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمة، والتقارير عنها بتقارير موحدة ومتسقة وقابلة للمقارنة والتحقق، لتحقيق اهداف المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة (Chen et al,2015:2). تطورت مبادرة الإبلاغ العالمي GRI عبر اربعة اجيال متسلسلة لتكون لنا معيار مقبول عالمياً:- (GRI,2016:4)

مبادرة الجيل G1 GRI عام 2000، قدمت مجموعة من المبادئ الاساسية التي تنظم وتحسن ممارسات الاداء والإبلاغ الاقتصادي والاجتماعي والبيئي متمثلة (مبادئ اعداد التقارير، ومحتوى التقرير وجودته).

مبادرة الجيل G2 GRI عام 2002 ركز على الإفصاحات العامة لكافة المعلومات المتعلقة باستراتيجية واخلاقية الوحدة الاقتصادية ومعلومات عن (الاستراتيجية المنفذة، البرامج والانشطة الاخلاقية والاجتماعية، نماذج الحوكمة، نزاهة العمل وكيفية تفعيل العلاقات مع اصحاب المصلحة والتقارير عنها).

مبادرة الجيل G3 GRI عام 2006 ركز الجيل على توفير المؤشرات الملائمة التي تواكب التغيرات والتطورات العالمية الجديدة ، وتلبي التوقعات المستقبلية لاصحاب المصلحة واكد على نهج الادارة في دعم العمل الطوعي الاجتماعي والبيئي والحوكمة، وتحديد محتوى المعلومات المهمة الواجب التقرير عنها، وبيان سبب اهميتها واثرها على اصحاب المصلحة خلال فترة محددة.

مبادرة الجيل G4 GRI عام 2013 ركز الجيل على اهمية تقارير CSR في نجاح العملية الاستثمارية وضمت مبادئ الإبلاغ ومحتوى التقارير معلومات (شمول أصحاب المصلحة، سياق CSR، الاهمية النسبية والاكتمال). وضمت مبادئ جودة التقارير (الدقة، التوازن، الوضوح، امكانية المقارنة، التوقيت المناسب، الوثوقية).

2-1-5- أهمية التزام الشركات بأبعاد تقارير المسؤولية الاجتماعية .

عرف Steinholtzatan & Lohman ابعاد المسؤولية الاجتماعية "بانها التزام الوحدة الاقتصادية للاجابة على أسئلة أصحاب المصلحة عن مسؤولياتهم تجاه المجتمع والبيئة، وقدرتها في إيجاد الحلول لقضايا عدم الامتثال للمعايير الاجتماعية". فهدف نهج الاعمال اليوم هو خلق قيمة وتحسين بيئة عمل مسؤولة اجتماعياً مما يتطلب الالتزام باتخاذ الاجراءات الملائمة لفهم ابعاد المسؤولية الاجتماعية، وتغطية كافة القضايا الاجتماعية والبيئية وتنفيذ ممارسات الاستراتيجية الخضراء للاستجابة لضغوطات اصحاب المصلحة. (Al-Ani et al,2018,30)

القوى العاملة وعائلاتهم. والإفصاح عن ذلك بتقارير CSR. (Almir,2017,16) وقد ساهمت العديد من المنظمات بإصدار المبادرات الهادفة لتقييم تأثير الوحدة على المجتمع واهمها:

-مبادرة الإبلاغ العالمي GRI هي مجموعة من المعايير المترابطة التي تكون لغة عالمية مشتركة للوحدات الاقتصادية واصحاب المصلحة تساعد على تكوين اطار عمل شامل للاعمال المسؤولة، يتسم الاطار بالشفافية والمساواة والجودة وقابلية المقارنة والتحقق من معلوماته، والتقارير عنها بتقارير موحدة. لمتابعة وتوصيل الجهود المبذولة لكافة اصحاب المصلحة. اجتذبت هذه التقارير الاقبال العالمي لانها تغطي كافة القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، لتحقيق اهداف المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة (Wilburn&Wilburn,2013:68) وضمت المبادرة ثلاثة ابعاد رئيسية هي:

البعد الاقتصادي:- هو التأثير المباشر وغير المباشر لنشاط الشركة وقراراتها على الاقتصاد واصحاب المصلحة.

البعد البيئي:- هو تأثير الشركة على نوعية الحياة والانظمة الطبيعية غير الحية، وكيفية تجنب استنزاف الموارد الطبيعية.

البعد الاجتماعي:- هو مستوى تأثير الشركة على النظم المجتمعية ومدى مساهمتها في البرامج والانشطة الاجتماعية ، وتفعيل العلاقات مع كافة اصحاب المصلحة للحد من حالات الفساد وعدم النزاهة في العمل، ويضم البعد (مؤشرات حقوق الانسان، مؤشرات مسؤولية المنتج، مؤشرات ممارسات العمل) (GRI,2015)

(Wilburn&Wilburn,2013:1-3)

وتبرز اهمية ابعاد المسؤولية الاجتماعية لمبادرة GRI في تحقيق الاتي: (Singhal&Dev,2016:96)

- تكوين صورة كاملة عن نشاط الشركة لزيادة فهم اصحاب المصلحة للمخاطر التي يمكن مواجهتها، ومدى التزامها.
- تسهيل فهم اصحاب المصلحة للقيمة الحقيقية للأصول المادية والبشرية لعمليات الشركة وكيفية تحسين ادائها.
- تساعد على قياس وتقييم ومقارنة نتائج اداء الشركة مع اداء الشركات المماثلة بنشاطها .
- تساهم في توجيه قرارات المستثمرين نحو الاعمال المسؤولة والمستدامة (Wilburn&Wilburn,2013:64).

3- العلاقة بين حوكمة الشركات وتقارير المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية العراقية
ان العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية هي ظاهرة عالمية، فإذا تم النظر الى أيدولوجية المسؤولية الاجتماعية نجد أنها مكون من مكونات نظام الحوكمة، الذي يهتم بالمسؤولية الانتمائية والاخلاقية تجاه اصحاب المصلحة والمساهمين والمجتمع بأكمله، لخلق قيمة مستدامة وتحقيق الاستقرار للأسواق (Miroshnychenko,2018,12). إذ تجسد الحوكمة في الصورة والهيكل لتطبيق المسؤولية الاجتماعية التي تعمل على معالجة وإدارة الشركات لآثارها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، ومدى تأثير هذه التأثيرات على اصحاب المصلحة، ومدى القدرة على توفير الفرص التي تعزز الاعمال وتخفف المخاطر وتوفر التكاليف التي تعزز القيمة المستمرة (Noked,2013:2).

3-1-1- تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات على تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR

نظام الحوكمة هي مجموعة من الآليات القائمة على اسس العدالة والمساواة والمسؤولية والشفافية، التي يمكن من خلالها تحديد الموقف التقييمي التصحيحي لممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة والوحدة والمجتمع، وتوجيهها نحو مسار تطوري تنموي يتوافق مع المعايير المتفق عليها دولياً ومجتمعياً، وتنفيذ أفضل الممارسات التي تلبي حاجات كافة اصحاب المصلحة والتقرير عنها لاضافة الشرعية للاعمال (Abdul Hadi, 2016:6) وتتضمن الآليات:-

3-1-1- الآليات الداخلية:

- مجلس الإدارة : تتناول الآلية الدور القيادي لمجلس الإدارة ومسؤوليته في صنع قرارات تنموية وتطويرية لأستراتيجية الاعمال المستدامة التي تتطلب احداث تغييرات جوهرية هيكلية للبنية الاقتصادية، وتنظيم وتفعيل العلاقات ما بين اصحاب المصلحة، وترسيخ المبادئ والقيم الاخلاقية ضمن استراتيجية الإدارة لضمان الاستمرارية الاعمال هذه الاستمرارية تتجاوز التنظيم الداخلي للعمل لتشمل التفكير في اثار سلوك المالكين والمستثمرين على البيئة والمجتمع (Salvioni et al,2016:7) .ويؤثر هيكل المجلس وتكوينه على مستوى الإفصاح والتقرير عن CSR وكالاتي:-

-حجم مجلس الإدارة: تختلف آراء المفكرين حول تأثير حجم المجلس على التقارير الاجتماعية. فيرى البعض ان حجم المجلس وتكوينه يرتبط بعلاقة طردية مع حجم الشركة وحجم نشاطها مما ينعكس على الخبرة والمهارة التي تساهم في تعزيز الشفافية والإفصاح عن تقارير المسؤولية الاجتماعية (Ghabayen et al,2016:86). ويرى البعض الآخر ان حجم مجلس صغير يعني تواصل فعال ومساءلة ومسؤولية وشفافية أكبر وبالرغم من اختلاف الآراء لكنها تنصب جميعها نحو الخبرة والمهارة المتولدة من حجم المجلس والموجهة نحو تقارير CSR (Dias,2017:5)(Yusoff et al,2016:4).

- استقلالية المديرين: اكد المفكرين ان تأثير استقلالية الإدارة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية امر معقد وغامض. إذ يرى كل من (Hussain et al,2016) (Ghabayen et al,2016:86) ان زيادة استقلالية المجلس تعني سيطرة ومراقبة وشفافية أكبر، مما يزيد من تقارير CSR التي تعالج تضارب المصالح بين المساهمين واصحاب المصلحة. بينما يرى (Majeed et al,2015:533) ان هذه الاستقلالية قد تكون مدفوعة لتحقيق مصالح محددة تقتضي تقييد تقارير المسؤولية الاجتماعية لتحقيق اهداف مالية قصيرة الاجل.

- ازدواجية المدير التنفيذي: يرى المفكرين ان نتائج تأثير ازدواجية المدير التنفيذي على تقارير CSR غير حاسمة. فقد تعني قيادة موحدة ومتسقة موجه نحو تحقيق افضل اداء، واستخدام تقارير المسؤولية الاجتماعية للإيفاء بكافة التزاماتها مع اصحاب المصلحة (Jizi et al,2014:602).وقد يتوجه الشخص الذي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ورئيس تنفيذي الى استغلال المنصب لتحقيق مصالح شخصية على حساب الشركة (Dias et al, 2017:5)(Hussain et al,2016)

- تنوع المجلس: اكد اغلب المفكرين ان تنوع اعضاء مجلس الإدارة ومشاركة النساء والاجانب فيه له اثر ايجابي على الاداء الاجتماعي والبيئي، فاختلاف الاعضاء المشاركين في المجلس من حيث الجنس، العرق، الثقافة والجنسية له اثر كبير في زيادة المعرفة والخبرة وتنوع المهارة وزيادة الوعي والادراك الثقافي، بأهمية

تقارير CSR لتطوير استراتيجيات الاعمال المسؤولة (Cunha & Rodrigues, 2018:5) (Feng, 2017:20)

لجنة التدقيق: ان استقلالية اللجنة وحجمها وكفائتها العلمية والعملية في (الجوانب المالية، المحاسبية، المعرفة الادارية والقانونية) له اثر كبير على دقة قياس وتقييم وتقويم الاداء الاجتماعي والبيئي لضمان جودة ودقة التقارير الاجتماعية المقدمة الى الادارة وكافة اصحاب المصلحة. (Sahin et al, 2014, 606) (Jizi et al, 2011, 2965).

تركيز الملكية: اكدت الدراسات في (اليابان، المانيا، النمسا، الدنمارك، السويد)، ان وجود هيكل ملكية مركز بعدد محدود من المساهمين له تأثير كبير على الانظمة الداخلية والنهج التكويني لمجلس الادارة، وعلى مستوى الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية، وتعتمد هذه الدول على نظام مالي قائم على الائتمان والادارة المشتركة الهادفة الى تعظيم الاداء والقيمة الاقتصادية (Habek & Wolniok, 2016: 401-402). لذا تنفذ أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية ضمن الاطار التنظيمي للشركة، وتقوم بتعيين الاعمال التجارية حسب القوانين والمطلبات التشريعية السائدة التي تقتضي المحافظة على حقوق اصحاب المصلحة، ومعالجة فجوة المعلومات الموجودة في الاطار التنظيمي المسؤولة عن ممارسة الشركة لاجمالها (Williams & Aguilera, 2014:9). اما هيكل الملكية المشتت في دول امريكا وبريطانيا فهناك فصل بين الادارة والمالكين، لذا يسعى نظام الحوكمة الى تحقيق التوافق بين مصالحهم عبر تنفيذ برامج وانشطة المسؤولية الاجتماعية، التي تتمثل بمبادرات طوعية وصریحة تبرز فيها الشركة دورها الفعال في المجتمع، وتلبي متطلبات الاسواق النشطة التي تتطلب سلامة الاداء والافصاح CSR للشركات، مما يؤثر على قيمة الاسهم وديناميكية العرض والطلب عليها في اسواق راس المال. ويزيد من مكانتها المادية في الاسواق (Williams & Aguilera, 2014:9).

- التعويضات والمكافآت: تعد هذه الالية هي الحافز الموجه لسلوك الافراد نحو خلق قيمة مستدامة للشركة، من خلال تحديد الية عادلة قائمة على الاداء في منح المكافأة، وتوفير الامان الوظيفي للعاملين عبر منحهم (تعويضات التقاعد، تعويضات الاصابة في العمل، الوفاة او العجز الصحي، تعويضات نهاية الخدمة... الخ) والافصاح والتقرير عنها سنوياً، لذا فان تحقيق العدالة والانصاف بين العاملين ينمي شعور الرضا ويخلق المسؤولية التي تحسن الاداء وتزيد من المهارة والابداع في العمل (Business Roundtable, 2016:10).

3-1-2- الاليات الخارجية :

- السوق: هي حوافز خارجية تتجسد بمجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية الموجه لسلوك الجهات الاقتصادية الفاعلة في الدولة من (الادارة، الشركات، المساهمين، اصحاب المصلحة، الحكومة، المنظمات المحلية والدولية) لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادي والاجتماعي، من خلال مراقبة وتقييم الاسواق للاداء المالي والاجتماعي للشركات المدرجة فيها، وتوجيهها للالتزام بممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والتقرير عنها وفق المعايير المحلية والدولية لاثبات شرعية الاعمال، وتجنب التعرض للاستحواد والسيطرة (Jamali & Karam, 2018:33) (Aguilera et al, 2018:10-12).

- القوانين والتشريعات: ان القوانين والتشريعات لها دور كبير في زيادة تقارير المسؤولية الاجتماعية، اذ ان الاطر القانونية والتنظيمية هي نقطة البداية لحدود السلوك المسؤول لمجتمع الاعمال الذي يمكن من خلاله توجيه مجالس الادارات والانظمة الداخلية للشركات في الالتزام باليات الحوكمة ودوات المسؤولية الاجتماعية لبناء وحدة اقتصادية قوية قادرة على مواجهة المشاكل المالية والمحاسبية والاجتماعية الحالية والمستقبلية (Sullivan, 2009:16) وتحدد القوانين المعايير الاساسية الواجب الالتزام بها ضمن الاطار التنظيمي للشركات لكل دولة، ومن هذه القوانين⁽⁸⁾ مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية لتوني بلير، وقانون

Sarbanes Oxely (Williams & Aguilera, 2014:4-5)

وترى الباحثة ان اليات حوكمة الشركات لمنظمة OECD 2015 تعتمد في تكوينها واطارها الهيكلي والتنظيمي على ممارسات المسؤولية الاجتماعية بهدف التحوط من المخاطر المحتملة والسلوك غير الاخلاقي للادارة والمستثمرين، مما تساهم في ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية في الشركات وتشجع المشاركة الفعالة بين اصحاب المصلحة في انشطتها وبرامجها، مما يؤدي الى زيادة الافصاح والشفافية لتقارير CSR لضمان الامتثال للقوانين والتشريعات والقواعد السائدة، التي تساعد على خلق قيمة للوحدة، وتحسين مستوى الاداء للارتقاء بمستوى الجودة العالية التي تحقق الاستثمار المسؤول والمستدام للشركات.

(8) مبادرة الشفافية اصدرها توني بلير رئيس وزراء المملكة المتحدة والتي نصت على الشفافية ومساندة الحكومة عن الصناعات الاستخراجية (النفط، الغاز والتعدين) لتحقيق الاستقرار السياسي، وكيفية معالجة الفقر والبطالة والمشاكل الاجتماعية في الدول الغنية بالموارد المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد.

3-2- تفسير علاقة نظريات حوكمة الشركات بالمسؤولية الاجتماعية للشركات OECD

يرى العديد من الباحثين منهم Thomson, Bebbington, Nulla ان افتقار النظرية المحاسبية الى المعلومات الاجتماعية والبيئية، اثر على الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية. مما زاد من مطالبات المنظمات الدولية واصحاب المصلحة لتطوير المعايير والمقاييس الملزمة لقياس المعلومات الاجتماعية (Miroshnychenko, 2018:15) وتحديد نظرية شاملة يمكنها استيعاب مفهوم حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية بشكل كافي مما تساعد على الافصاح والتقرير عنها لتحقيق اهداف الاستدامة لذا حاول العلماء والمنظرين تطوير نماذج الحوكمة وتكوين نظريات متعددة لها، كل نظرية لها وزن وجذور فلسفية تعتمد في تفسيرها وتحليلها على الجانب الوظيفي لاليات الحوكمة والاطار التنظيمي لها، ويمكن من خلال هذه النظرية تفسير العلاقة المترابطة بين اليات الحوكمة وممارسات المسؤولية الاجتماعية (Huillier, 2014:304). وتشمل هذه النظريات:-

1- نظرية الوكالة: تعترف هذه النظرية بوجود علاقة انتمائية بين المالك والادارة واصحاب المصلحة الاخرين بسبب فصل الملكية عن الادارة. ووجود علاقات تعاقدية بين المالك والوكيل لتحقيق اهداف مالية (Nasr & Ntim, 2017:8) ويؤكد منطري هذه النظرية ان العلاقات التعاقدية التي تحكم الاطراف المشاركة في العملية الاستثمارية لا تقتصر على عقد واحد فقط وانما تشمل عدد من العقود التي تربط الادارة بالمالكين، والعاملين بالادارة، واصحاب المصلحة الخارجيين بالادارة خلال فترة زمنية محددة. هذا ما يتطلب الاهتمام بالكفاءة الاقتصادية والمالية لتحسين القدرة الادارية والايفاء بالمسؤولية التعاقدية الانتماية تجاههم، من خلال تضمين ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الاطار التنظيمي للحوكمة، لتلبي مصالح الوكلاء والمالكين وتعالج النزاع بين مصالحهم (Hussain et al, 2016) لذا تعد المسؤولية الاجتماعية هي امتداد لاليات الحوكمة في نظرية الوكالة لتحقيق العوائد المادية باقل تكلفة ممكنة للشركات، وتضمن المساءلة والمسؤولية في اعمالها (Harjoto & Jo, 2011:46).

2- نظرية أصحاب المصلحة: يرى منطري هذه النظرية ان الشركة هي مجموعة من العلاقات المترابطة والمصالح التعاونية المتنافسة التي لها قيمة جوهرية للشركة، وان كل صاحب مصلحة بغض النظر عن ملكيته وحجم حصته هو جزء من هذه العلاقة ولديه مطالب مشروعة فيها، لذا تعمل اليات الحوكمة الى تحقيق التوازن بين مصالحهم وتلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم من المعلومات المالية والاجتماعية (Huillier, 2014:310) وواكد Edward Freeman ان نظرية اصحاب المصلحة هي نظرية تنظيمية تنظم الاستراتيجية الادارية وفق سياق ادارة اصحاب المصلحة، وتدمج القيم الاخلاقية ضمن الاهداف الاستراتيجية للشركة لتولد مجال جديد لاخلاقيات العمل الحديث، الذي يركز باهتمامه على الاطراف المؤثرة في العملية الانتاجية ومستوى ادانهم من (موظفين، ادارة، مساهمين، عملاء، داننين، مجتمعات محلية، مؤسسات حكومية، مجموعات سياسية، نقابات، وبيئية) (Farcane & Bureana, 2015:44).

3- نظرية الشرعية: فكرة النظرية تدور حول وجود عقد اجتماعي بين الشركة والمجتمع الذي تعمل به، بموجب هذا العقد تعتمد الشركة على مفهوم المساءلة في ادارتها الاستراتيجية، وتعمل في حدود توقعات المجتمع والبيئة التي تعمل بها، وتتخذ كافة الاجراءات الملزمة للحفاظ على صورتها المشروعة، وتكيف مخرجاتها واهدافها واساليبها التشغيلية مع التعريفات الشرعية للبيئة والمجتمع، الذي يقتضي تنمية الموارد الطبيعية والحد من استنزافها ومكافأة المجتمع الذي تعمل به عبر زيادة المشاركة في المشاريع الاجتماعية والبيئية التي تستهدف تحسين نوعية الحياة فيها (Aslam et al, 2018:288). لذا تعد اليات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية ادوات تكميلية للعملية التنظيمية الهادفة الى تحقيق النمو الاقتصادي في البيئة التجارية المعولمة، وتقليل الفجوة الشرعية الموجودة بين الوحدة والمجتمع واستعادة الثقة المفقودة التي احدثتها الازمات المالية والكوارث البيئية، عبر استخدام تقارير CSR (Ghabayen, 2016:84).

4- نظرية الاشراف: تمثل النظرية نموذج قائم على الاختيار العقلاني للانسان والموجه نحو الاهداف الاقتصادية والاجتماعية. مبينه ان مشاكل الحوكمة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالطبيعة البشرية وبكيفية فهم الادارة للقيمة البشرية، وتقييم الظروف الداخلية والخارجية التي تخلق الحافز المحرك لروح المبادرة الجماعية لذا يؤكد المنظرين ان فكرة النظرية تستند الى فلسفة اتجاهية نحو المشاركة الجماعية وثقافة التعاون التي تحقق أكبر مستوى من الديمقراطية، هذه الثقافة مبنية على تمكين الادارة من ممارسة السلطة والمسؤولية غير المرهونة بتحقيق اهداف المساهمين فقط وانما تعتمد على خلق حافز موجه متمثل (الايثار، الشعور بالرضا وبالهدف، السمعة الطيبة، الاحساس بالهوية) مما يوفر الهياكل الميسرة والممكنة التي تسهل عملية الاشراف والمراقبة وتحسن فعالية الاداء وتساعد على بناء الثقة والتعاون بين المدير واصحاب المصلحة (Huillier, 2014: 307).

ج- النظرية المؤسسية: هي نظام اجتماعي شامل ومفتوح في محيط مؤثر غير ثابت، يعتمد على قرارات مقيدة بهذا المحيط مما ينشط وجوده تلقائياً ويسمح بتحقيق اهدافه الاستراتيجية (Burak et al,2017:9). وبين Merton ان النظرية المؤسسية تعكس نموذج النظام الطبيعي الهادف الى البقاء على قيد الحياة وتحقيق التنمية المستدامة، عبر تطوير فهم مشترك واهداف نحو السلوك الصحيح، والاداء الافضل، واعتماد هياكل تنظيمية رسمية تتوافق مع القيود المفروضة من قبل المنظمات الرسمية وغير الرسمية، وبنفس الوقت تلبي حاجات المجتمع والبيئة المحيطة بها لتحقيق التميز بالاسواق. لذا فان النظرية تركز على الوعي المعرفي باهمية ممارسات الحوكمة لتحسين الاداء وتكوين الهوية التنظيمية القانونية التي تميزها في الاسواق والقيود الخارجية المفروضة التي تقتضي صياغة اطار تنظيمي يتوافق مع المعايير الدولية والتوقعات المجتمعية والبيئة المحيطة بالوحدة وتوفير تقارير المسؤولية الاجتماعية التي تثبت مستوى الامتثال (Chen et al,2015:3) (Aguilera et al,2018:16).

ح- نظرية الموارد: يرتبط الهيكل التنظيمي للشركة مع هياكل تنظيمية لشركات اخرى موقعها في المجتمع والبيئة المحيطة بالعمل، وتعتمد هذه الشركات على بعضها البعض للوصول الى الموارد الاقتصادية مما يتطلب من الادارة الكفاءة والمعرفة لترجمة الروابط بين الموارد والاستجابة التنظيمية والعقلانية للبيئة الخارجية. باستخدام ادوات المسؤولية الاجتماعية في بناء العلاقات الفعالة المترابطة بين الشركات وتحسين مبيعات ومشتريات وسمعة وانتماء الشركة (Chams,2017:4). وبين العالم Edith Penrose ان هذه النظرية الديناميكية هي نظام عمليات تشغيلية مغلقة يتفاعل مع التغيرات البيئية والاجتماعية ليحقق النتائج المادية، لذا فان تركيزها ينصب على تحسين الاداء المالي الجيد من خلال الاستخدام الفعال للموارد الاستراتيجية، التي تتطلب تبني اليات الحوكمة وممارسات المسؤولية الاجتماعية لتحسين الاداء، والافصاح والتقرير عن CSR للمحافظة على هذه الموارد وتنميتها (Aslam et al,2018:289).

خ- نظرية التكلفة الاجتماعية والسياسية: تبين هذه النظرية ان سبب الافصاح والتقرير لكبرى الشركات عن المسؤولية الاجتماعية يعود الى تخفيض التكاليف السياسية المؤثرة على قرارات اختيار الطرق المحاسبية لتحقيق الاهداف الاقتصادية، لان هذه الشركات هي اكثر استجابة للوائح والقوانين التي تعتبرها جزء من سياساتها التعاملية مما تقلل فيها من الارباح المبلغ عنها وتخفف من التكاليف السياسية (Majeed et al,2018: 533) (Aelshawarby,2018).

د- نظرية ادارة الموارد البشرية: تشير الى الرضا الوظيفي وكيفية كسب ولاء الموظفين لخلق قيمة للشركة، وتحسين انتاجيتها في الاسواق التنافسية (Singh et al,2017: 6-8). ويؤكد المفكرين (Baldo,2012:2-4) (Kim et al,2012:763) على وجود نظريات اخرى:

- النظريات الاخلاقية: تؤكد ان بيئة الاعمال مدفوعة بالقيم الاخلاقية التي تتطلب عمل الشئ الصحيح لتحقيق فوائد مادية.

- النظرية السياسية: تؤكد على مساهمة الشركة الايجابية والفعالة في تحسين المجتمع، وازافة الطابع الرسمي لها.

- النظرية التكاملية: التي تهتم بدمج حاجات وتوقعات المجتمع والبيئة ضمن ادارة وانشطة الشركة. النظرية المفيدة: تؤكد على تعظيم ثروة المساهمين عبر الاستخدام المباشر وغير المباشر لنشاط CSR. وترى الباحثة ان كل نظرية من النظريات التي تم ذكرها سابقاً تفسر علاقة الحوكمة بالمسؤولية الاجتماعية من جانب محدد من جوانب الحوكمة التي تتوافق مع البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة من دول العالم.

الجانب العملي : قياس تأثير اليات حوكمة الشركات على تقارير المسؤولية الاجتماعية لعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

تم استخدام حزمة برامج التحليل الاحصائي الجاهزة للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات التي توفرت لدى الباحثة من استمارة الاستبيان المتجمعة من عينة البحث المتمثلة بالشركات المساهمة في سوق العراق للاوراق المالية، والتي تم اختيارها استناداً الى علاقة انشطتها بالمجتمع والبيئة المحيطة بها. وقد تم توزيع استمارة الاستبيان عدد (100) على عينة البحث المتمثلة بافراد مجتمع العينة، وبلغ عدد الاستمارات المستلمة (70)، وبفحص هذه الاستمارات تبين (50) استمارة صالحة للتحليل الاحصائي، لذا فان نسبة الاستمارات الصالحة (50%). وقد تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية:-

- حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه محاور الاستبانة

- المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة.
- الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي
- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات .
- اختبار t لمتوسط عينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي .
- الانحدار الخطي المتعدد للتعرف على علاقة التأثير بين المتغيرات .
- فضلاً عن ذلك تم استخدام الرموز س₁ ، س₂ ، ... س₄₄ للتعبير عن الاسئلة التي تتضمنها قوائم الاستبيان لغرض التحليل وقياس الارتباط بين العبارات بعضها ببعض ، وعند تحليل الاستبيانات تم إعطاء القيمة (1) لاجابة أتفق، والقيمة (0) لاجابة لا اتفق .

جدول (1) تحليل خصائص عينة الدراسة (المتغيرات الديموغرافية)

المتغير	العدد	النسبة	
اسم الشركة	الخاتم للاتصالات	6	12.0
	بغداد للمشروبات الغازية	4	8.0
	الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	6	12.0
	الاهلية للانتاج الزراعي	6	12.0
	بغداد لصناعة مواد التغليف	6	12.0
	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	5	10.0
	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	6	12.0
	المنصور الدوائية	6	12.0
	العراقية للنقل البري	5	10.0
	المجموع	50	100
طبيعة نشاط الشركة	تجاري	10	20.0
	صناعي	27	54.0
	زراعي	8	16.0
	اتصالات	5	10.0
	المجموع	50	100
العنوان الوظيفي	عضو لجنة اورئيس قسم	20	40.0
	مدير مالي	10	20.0
	مدقق	10	20.0
	اخرى	10	20.0
	المجموع	50	100
التحصيل العلمي	البكالوريوس	36	72.0
	دبلوم عالي	8	16.0
	ماجستير	6	12.0
	المجموع	50	100
عدد اعضاء مجلس الادارة	خمسة اعضاء	25	50.0
	سبعة اعضاء	17	34.0
	تسعة اعضاء	8	16.0
	المجموع	50	100
عدد سنوات الخدمة أو الوظيفة	اقل من 5 سنة	8	16.0
	5-10 سنة	11	22.0
	11-15 سنة	6	12.0
	16 سنة فأكثر	25	50.0
	المجموع	50	100

- بلغت شركات أفراد العينة الأكثر استجابة لبيانات الاستبانة هي (6) بنسبة (12%) لشركات (الخاتم للاتصالات، الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الاسماك، الاهلية للإنتاج الزراعي، بغداد لصناعة مواد التغليف، العراقية لتصنيع وتسويق التمور، المنصور الدوانية).
- أن النسبة الأكبر من الشركات المستجيبة تمثل شركات صناعية (54 %) مما يعني زيادة حجم النشاط الصناعي ان النسبة الأكبر من المستجيبين حسب عنوانهم الوظيفي عضو لجنة ورئيس قسم أو مدير مالي هم بنسبة (60%)، والأقل هي نسبة (20 %) المدققين والمدير المالي والوظائف الأخرى.
- أن أكبر نسبة للمستجيبين حسب تحصيلهم العلمي كانت (72%) لشهادة البكالوريوس والأقل (12%) للماجستير.
- أن النسبة الأكبر للخدمة الوظيفية هي (50%) ممن لديهم سنوات خدمة تزيد عن 16 سنة أي أكثر خبرة من البقية وأقل نسبة هي (12 %) للذين لديهم سنوات خدمة أكثر من 11 سنة وأقل من 15 سنة.

- وصف وتشخيص متغيرات اليات حوكمة الشركات في الشركات العراقية
جدول (2) يبين المؤشرات الادارية والتنظيمية لمعرفة مستوى فهم وتطبيق اليات حوكمة الشركات في الشركات العراقية

ت	الفقرات	لا اتفق		اتفق	
		ت	%	ت	%
1	يوجد لدى مجلس الادارة واللجان التابعة لها ادراك وفهم واضح لاهمية حوكمة الشركات في تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية المستدامة.	15	30.00	35	70.00
2	يتمتع اعضاء مجلس الادارة بالقدرة القيادية والمهارة العلمية والعملية لادارة الوحدة الاقتصادية بكفاءة بمساعدة مجموعة من اللجان ابرزها لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة.	7	14.00	43	86.00
3	تعمل لجنة التعيينات والترشيح على تحديد اليه عادلة وسليمة للتعين واختيار الأفراد الكفاء وفق المؤهلات العلمية والعملية المطلوبة.	23	46.00	27	54.00
4	يستخدم مجلس الادارة ادوات المساءلة والمسؤولية والشفافية لمحاسبة المقصرين وتحقيق العدالة والانصاف بين الافراد العاملين في الشركة	13	26.00	37	74.00
5	يعمل مجلس الادارة على تحديد وتوجيه استراتيجية الوحدة الاقتصادية وادارة المخاطر فيها، والاشراف على وضع البرامج التدريبية لتطوير وتنمية كفاءة الادارة والعاملين فيها	13	26.00	37	74.00
6	يتم استخدام هيكل ملكية مركز في عدد قليل من كبار حملة الاسهم الذين لا تقل نسبة اسهمهم عن 5% في الوحدات الاقتصادية العراقية.	18	36.00	32	64.00
7	يلتزم حملة الاسهم المسيطرين في هيكل (تركيز الملكية) بالقوانين والتشريعات الساندة التي تدعم نظام الحوكمة لغرض تحقيق الارباح.	8	16.00	42	84.00
8	تؤثر الية تركيز الملكية على تقليل مشاكل الوكالة وتقليص فجوة النزاع بين المالك والادارة.	10	20.00	40	80.00
9	هناك فصل بين وظيفة رئيس مجلس الادارة وبين المساهمين المالكين في الوحدة.	21	42.00	29	58.00
10	تحدد لجنة التعويضات الية عادلة وسليمة لتوزيع الارباح بين حملة الاسهم، ومنح الحوافز والمكافآت لاعضاء مجلس الادارة على اساس مستوى الاداء.	13	26.00	37	74.00
11	تسعى الية التعويضات الى تحقيق الموائمة والتوافق بين مصالح الادارة والمالكين من خلال منح التعويضات والمكافآت العادلة لتحقيق اهداف استراتيجية موحدة.	11	22.00	39	78.00
12	تتأثر عملية تحديد مكافاة وحوافز أعضاء مجلس الادارة بالعلاقات الشخصية والمحسوبية	33	66.00	17	34.00
13	تلتزم قواعد السوق الوحدات الاقتصادية بالافصاح عن المخاطر المادية وعوامل الخطر المحيطة بالوحدة.	8	16.00	42	84.00
14	تعد الية السوق حافز لتحسين مستوى اداء الوحدات الاقتصادية وتوسيع حجم اعمالها ولتجنب تعرضها للاستحواذ والسيطرة من قبل الشركات الكبرى الموجودة في السوق	10	20.00	40	80.00
15	تتعرض الوحدات الاقتصادية لعملية الاندماج والاستحواذ عندما ينخفض مستوى ادائها المالي	27	54.00	23	46.00

66.00	33	34.00	17	تقوم اجهزة الرقابة التابعة الى السوق على الاطلاع على كافة معاملات الاندماج والاستحواذ ومعاملات التصفية والبيع والشراء لضمان حقوق كافة اصحاب المصلحة.	16
44.00	22	56.00	28	يغطي قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل قضايا حوكمة الشركات بشكل كامل	17
64.00	32	36.00	18	يتكون اطار الحوكمة من مجموعة قوانين وقواعد محلية ودولية تحكم جودة اداء عملها	18
88.00	44	12.00	6	يتأثر نشاط الوحدة وعملياتها بالقيود القانونية والتنظيمية المفروضة من قبل الدولة والمنظمات الدولية.	19
70.00	35	30.00	15	يتكون اطار الحوكمة من مجموعة قوانين وقواعد محلية ودولية تحكم جودة اداء عملها	20
86.00	43	14.00	7	يتأثر نشاط الوحدة وعملياتها بالقيود القانونية والتنظيمية المفروضة من قبل الدولة والمنظمات الدولية.	21
69.4%		30.5%		النسبة العامة	

يبين الجدول اعلاه ان نسب الاجابات في المقياس الثنائي (أتفق ، لا أتفق) تتجه نحو فقرة (أتفق) بنسبة إجمالية عالية (69%) مما يعني ان معظم الاجابة تتوجه نحو تأييد فقرات (معرفة مستوى فهم وتطبيق اليات حوكمة الشركات في الشركات العراقية).

جدول (3) المؤشرات الادارية والتنظيمية لمعرفة العلاقة بين تطبيق اليات حوكمة الشركات وتقارير المسؤولية الاجتماعية

ت	الفقرات	لا اتفق	اتفق	ت	ت
		%	%	ت	%
1	تعمل مبادئ حوكمة OECD 2015 على توجيه اهتمام مجلس الادارة الى اهمية التقارير البينية والاجتماعية لضمان شرعية اعمالها وتجنب العقوبات والغرامات المكلفة.	29	58.00	21	42.00
2	يؤثر الفصل بين وظيفة المدير التنفيذي ووظيفة رئيس مجلس الادارة الى زيادة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمواجهة الضغوطات الخارجية وزيادة ثقة اصحاب المصلحة بالاعمال	40	80.00	10	20.00
3	زيادة عدد اللجان المنبثقة من المجلس يساعد على موضوعية القرارات و سرعة الاستجابة لحاجات وتوقعات اصحاب المصلحة من المعلومات الاجتماعية والبينية.	36	72.00	14	28.00
4	يؤثر تنوع مجلس الادارة ومشاركة النساء والاجانب فيه على زيادة مستوى الاداء والمهارة المعرفية ، وزيادة الوعي والادراك الثقافي بأهمية تقارير المسؤولية الاجتماعية لاعمال الوحدة	35	70.00	15	30.00
5	يضمن مجلس الادارة التوافق والاتساق بين القواعد التنظيمية للوحدة الاقتصادية والقوانين والتشريعات الساندة مما تقتضي توفير جميع التقارير المالية والبينية والاجتماعية للجهات الرقابية والحكومية	27	54.00	23	46.00
6	يعد تركيز الملكية احد اليات الحوكمة الرئيسية ووسيلة لسيطرة كبار المساهمين الذين يمتلكون نسبة اسهم اكثر من 5% في توجيه القرارات الادارية والاجتماعية ومساءلة الادارة	15	30.00	35	70.00
7	تتحمل الوحدة الاقتصادية التي تتسم بهيكل ملكية مركز بمخاطر اكبر لتحقيق اهداف تطويرية وتنموية مستدامة ، وهذا ما يقتضي ادارة المخاطر والمساهمة في المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها لكافة المساهمين في الوحدة.	18	36.00	32	64.00
8	يؤدي تشتت الملكية وزيادة عدد المساهمين الذين يمتلكون نسبة اسهم قليلة لحث الادارة على نشر وايصال التقارير الاجتماعية الى كافة المساهمين بغض النظر عن نسبة ملكيتهم	20	40.00	30	60.00
9	يؤثر هيكل الملكية ونسبة الاسهم التي يمتلكها المساهمون على درجة الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية.	23	46.00	27	54.00
10	يتم منح التعويضات والمكافآت لاجزاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين على اساس مستوى الاداء لتحقيق العدالة والانصاف في التوزيع.	22	44.00	28	56.00
11	تستخدم الوحدة الية ثابتة عادلة ومفهومة في توزيع الارباح بين المساهمين والادارة والعاملين دون اعتبارات المحسوبية، مما يشجع على رفع مستوى الاداء ومنع انتشار الفساد المالي والاداري والاخلاقي بين افراد الوحدة	18	36.00	32	64.00
12	تعمل مبادرة GRI على المحافظة على حقوق العاملين في الوحدة وتوفير الامان الوظيفي لهم من خلال صرف تعويضات نهاية الخدمة وتعويضات الاصابة في العمل وتعويضات العجز الصحي.	14	28.00	36	72.00
13	تسعى هذه الالية الى المحافظة على القيمة البشرية في الوحدة وتطويرها وتنميتها لتحقيق اهداف اقتصادية مستدامة، من خلال منح المكافآت لكسب ولاء و اخلاص العاملين فيها.	19	38.00	31	62.00
14	تقتضي قواعد سوق العراق للاوراق المالية على الوحدات الاقتصادية المدرجة فيها المشاركة في الانشطة الاجتماعية والبينية والتقرير عنها لتحسين البيئة الاستثمارية للبلد.	17	34.00	33	66.00

80.00	40	20.00	10	تعد القوائم المالية وتقارير الإدارة وسيلة لافصاح الوحدة الاقتصادية عن مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وتحسين صورتها في الأسواق.	15
64.00	32	36.00	18	تتولى الهيئة المشرفة في الأسواق المالية متابعة مستوى التزام الوحدات المدرجة فيها بتنفيذ اليات حوكمة الشركات لمنظمة OECD2015 والتقرير عنها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي	16
48.00	24	52.00	26	تعد الية السوق الحافز الموجه في زيادة تقارير المسؤولية الاجتماعية لجذب الاستثمار المحلي او الدولي وتحقيق المكاسب المادية، وتجنب عمليات الاندماج والاستحواذ والافلاس	17
56.00	28	44.00	22	تلتزم الوحدات الاقتصادية الراغبة بالمنافسة في الأسواق المحلية او الدولية بتلبية متطلبات كافة اصحاب المصلحة من المعلومات المالية والاجتماعية المتعلقة بعمليات البيع والشراء والاندماج والاستحواذ لضمان المحافظة على حقوق اصحاب المصلحة بكافة فئاتهم.	18
48.00	24	52.00	26	تبرز اهمية تقارير المسؤولية الاجتماعية حسب GRI كوسيلة حماية مهمة لنشاط الوحدة الاقتصادية من الضغوطات الخارجية المتمثلة (المجتمع، الحكومة، الضرائب، لوائح الأسواق)	19
34.00	17	66.00	33	توجه القوانين الدولية والمحلية الوحدات الاقتصادية على الحد من استنزاف الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتنميتها ومنها قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009.	20
66.00	33	34.00	17	يتعين على الاجهزة الرقابية والحكومية وضع الضوابط والقواعد الخاصة بالتزام الوحدات الاقتصادية باليات حوكمة منظمة OECD2015 مما يساعد على تنفيذ ممارسات تنظيمية وقانونية سليمة تسمح بالتقرير عن المسؤولية الاجتماعية.	21
60.00	30	40.00	20	تلتزم الوحدة الاقتصادية بالمعايير والمقاييس العالمية للتلوث مما يدفعها للتخلص من نفايات المصنع بطريقة منظمة وحديثة دون تعريض البيئة والمجتمع للخطر	22
74.00	37	26.00	13	تقتضي قوانين حقوق الانسان المحافظة على راس المال البشري من خلال تطوير وتنمية العاملين في الوحدة وتلبية متطلباتهم ، والالتزام بعدم تشغيل العاملين دون سن 18	23
النسبة العامة				%54.96	%45.04

نلاحظ في الجدول اعلاه ان نسب الاجابات في المقياس الثاني (أتفق، لا أتفق) تتجه نحو فقرة (اتفق) بنسبة إجمالية (54.96 %) مما يعني ان أكثر الاجابات تؤيد فقرات مؤشر (العلاقة بين تطبيق اليات حوكمة الشركات وتقارير CSR)

جدول (4) يبين قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب الشركات لمتغير فهم وتطبيق واضح لاليات حوكمة الشركات في الشركات العراقية وأبعادها

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	حجم العينة (الشركات)	الشركة	الابعاد
16.33	93.33	6	الخاتم للاتصالات	الاليات الداخلية/ مجلس الإدارة X1
25.17	75.00	4	بغداد للمشروبات الغازية	
16.33	66.67	6	الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	
48.58	50.00	6	الاهلية للانتاج الزراعي	
0.00	60.00	6	بغداد لصناعة مواد التغليف	
37.42	60.00	5	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	
0.00	100.00	6	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	
30.98	60.00	6	المنصور الدوائية	
28.28	80.00	5	العراقية للنقل البري	
29.72	71.60	50	الكلية	
12.91	91.67	6	الخاتم للاتصالات	تركيز الملكية X2
14.43	87.50	4	بغداد للمشروبات الغازية	
24.58	54.17	6	الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	
24.58	79.17	6	الاهلية للانتاج الزراعي	
0.00	75.00	6	بغداد لصناعة مواد التغليف	
32.60	55.00	5	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	

0.00	50.00	6	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	تعويضات المديرين التنفيذيين X3
0.00	100.00	6	المنصور الدوائية	
25.00	50.00	5	العراقية للنقل البري	
25.26	71.50	50	الكلية	
32.77	61.11	6	الخاتم للاتصالات	
16.67	75.00	4	بغداد للمشروبات الغازية	
32.77	61.11	6	الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	
17.21	88.89	6	الاهلية للانتاج الزراعي	
13.61	38.89	6	بغداد لصناعة مواد التغليف	
18.26	53.33	5	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	
0.00	66.67	6	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	تعويضات المديرين التنفيذيين X3
17.21	55.56	6	المنصور الدوائية	
36.51	60.00	5	العراقية للنقل البري	
25.21	62.00	50	الكلية	
20.92	87.50	6	الخاتم للاتصالات	
0.00	75.00	4	بغداد للمشروبات الغازية	
12.91	58.33	6	الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	
13.69	87.50	6	الاهلية للانتاج الزراعي	
10.21	70.83	6	بغداد لصناعة مواد التغليف	
44.72	45.00	5	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	
0.00	50.00	6	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	الليات الخارجية/ السوق X4
12.91	91.67	6	المنصور الدوائية	
50.00	50.00	5	العراقية للنقل البري	
27.92	69.00	50	الكلية	
30.98	80.00	6	الخاتم للاتصالات	
16.33	80.00	4	بغداد للمشروبات الغازية	
20.66	66.67	6	الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	
8.16	83.33	6	الاهلية للانتاج الزراعي	
0.00	100.00	6	بغداد لصناعة مواد التغليف	
20.00	60.00	5	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	
8.16	83.33	6	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	القوانين والتشريعات X5
0.00	40.00	6	المنصور الدوائية	
21.91	36.00	5	العراقية للنقل البري	
25.63	70.40	50	الكلية	

15.26	84.13	6	الخاتم للاتصالات	أولاً: المؤشرات الإدارية والتنظيمية لمعرفة مستوى فهم وتطبيق اليات حوكمة الشركات في الوحدات الاقتصادية العراقية X
6.15	78.57	4	بغداد للمشروبات الغازية	
9.52	61.90	6	الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	
20.65	76.19	6	الاهلية للانتاج الزراعي	
0.00	71.43	6	بغداد لصناعة مواد التغليف	
27.89	55.24	5	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	
1.94	72.22	6	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	
12.30	68.25	6	المنصور الدوائية	
15.65	55.24	5	العراقية للنقل البري	
16.33	69.43	50	الكلية	

ويشير نتائج الجدول اعلاه بأن الاوساط الحسابية لايعد المؤشرات الادارية والتنظيمية لمعرفة مستوى فهم وتطبيق اليات حوكمة الشركات في الوحدات الاقتصادية العراقية جاءت جميعها بمستوى مرتفع وكالاتي .

1. الية مجلس الادارة: احتلت الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور اعلى نسبة (100%) من بين الشركات الاخرى بينما احتلت الشركة الاهلية للانتاج الزراعي اقل نسبة 50%.
2. الية تركيز الملكية: احتلت شركة المنصور الدوائية اعلى نسبة (100%) من بين الشركات الاخرى بينما احتلت اقل نسبة 50% كانت لكل من الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور والشركة العراقية للنقل البري.
3. الية تعويضات المديرين التنفيذيين: احتلت الشركة الاهلية للانتاج الزراعي اعلى نسبة (88.89%) من بين الشركات الاخرى بينما كانت اقل نسبة (38.89%) لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف.
4. الية السوق: احتلت شركة المنصور الدوائية اعلى نسبة (91.67%) من بين الشركات الاخرى بينما كانت اقل نسبة هي (45%) للشركة الوطنية للصناعات المعدنية.
5. الية القوانين والتشريعات: احتلت شركة بغداد لصناعة مواد التغليف اعلى نسبة (100%) من بين الشركات الاخرى بينما كانت اقل نسبة هي (36%) للشركة العراقية للنقل البري.

ويبين الجدول حصول بعد " الاليات الداخلية/ مجلس الادارة " على الترتيب الاول ضمن " مستوى فهم وتطبيق اليات حوكمة الشركات في الشركات العراقية وان درجة تقدير افراد العينة " للمؤشرات الادارية والتنظيمية لمعرفة مستوى فهم وتطبيق اليات حوكمة الشركات في الوحدات الاقتصادية العراقية " ككل جاءت متوسطة بوسط حسابي (69.43)

جدول رقم(5) يبين قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب الشركات لمعرفة العلاقة بين تطبيق اليات حوكمة الشركات وتقارير المسؤولية الاجتماعية CSR في الشركات العراقية وأبعادها

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	حجم العينة	الشركة	الابعاد
12.65	40.00	6	الخاتم للاتصالات	الاليات الداخلية/ مجلس الادارة Y1
10.00	35.00	4	بغداد للمشروبات الغازية	
10.33	26.67	6	الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	
16.33	26.67	6	الاهلية للانتاج الزراعي	
8.16	23.33	6	بغداد لصناعة مواد التغليف	
26.08	44.00	5	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	
12.65	40.00	6	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	
10.33	33.33	6	المنصور الدوائية	
10.95	32.00	5	العراقية للنقل البري	
14.35	33.20	50	الكلية	

20.41	58.33	6	الخاتم للاتصالات	تركيز الملكية Y2
20.41	50.00	4	بغداد للمشروبات الغازية	
10.21	70.83	6	الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	
13.69	62.50	6	الاهلية للانتاج الزراعي	
0.00	75.00	6	بغداد لصناعة مواد التغليف	
22.36	40.00	5	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	
0.00	75.00	6	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	
12.91	66.67	6	المنصور الدوانية	
17.68	50.00	5	العراقية للنقل البري	
17.67	62.00	50	الكلي	
10.21	70.83	6	الخاتم للاتصالات	
12.50	68.75	4	بغداد للمشروبات الغازية	
27.39	50.00	6	الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	
10.21	70.83	6	الاهلية للانتاج الزراعي	
0.00	75.00	6	بغداد لصناعة مواد التغليف	
25.00	50.00	5	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	
13.69	62.50	6	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	
25.82	58.33	6	المنصور الدوانية	
22.36	65.00	5	العراقية للنقل البري	
19.04	63.50	50	الكلي	
16.73	70.00	6	الخاتم للاتصالات	
16.33	60.00	4	بغداد للمشروبات الغازية	
21.91	60.00	6	الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	الاليات الخارجية/ السوق Y4
8.16	76.67	6	الاهلية للانتاج الزراعي	
10.33	73.33	6	بغداد لصناعة مواد التغليف	
32.86	44.00	5	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	
10.33	66.67	6	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	
19.66	63.33	6	المنصور الدوانية	
32.86	44.00	5	العراقية للنقل البري	
21.38	62.80	50	الكلي	
19.66	63.33	6	الخاتم للاتصالات	
23.09	60.00	4	بغداد للمشروبات الغازية	
10.33	73.33	6	الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	القوانين والتشريعات Y5
10.33	53.33	6	الاهلية للانتاج الزراعي	
8.16	56.67	6	بغداد لصناعة مواد التغليف	
16.73	44.00	5	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	
0.00	40.00	6	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	

15.06	63.33	6	المنصور الدوانية	ثانياً. المؤشرات الادارية والتنظيمية لمعرفة العلاقة بين تطبيق اليات حوكمة الشركات وتقارير المسؤولية الاجتماعية CSR في الوحدات الاقتصادية العراقية Y
22.80	52.00	5	العراقية للنقل البري	
16.99	56.40	50	الكلي	
9.29	60.14	6	الخاتم للاتصالات	
5.61	54.35	4	بغداد للمشروبات الغازية	
10.07	55.80	6	الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	
5.08	57.25	6	الاهلية للانتاج الزراعي	
2.25	59.42	6	بغداد لصناعة مواد التغليف	
18.80	44.35	5	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	
1.77	55.80	6	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	
11.34	56.52	6	المنصور الدوانية	
14.09	47.83	5	العراقية للنقل البري	
10.31	54.96	50	الكلي	

تشير نتائج الجدول اعلاه بأن الاوساط الحسابية النسبية لابعاد " المؤشرات الادارية والتنظيمية لمعرفة العلاقة بين تطبيق اليات حوكمة الشركات وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات العراقية " جاءت جميعها بمستوى مرتفع وكالاتي:-

1. الية مجلس الادارة: احتلت الشركة الوطنية للصناعات المعدنية اعلى نسبة (44%) من بين الشركات الاخرى. واقل نسبة كانت (23.33%) لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف .
 2. الية تركيز الملكية: احتلت كلا الشركتين بغداد لصناعة مواد التغليف والعراقية لتصنيع وتسويق التمور اعلى نسبة (75%) من بين الشركات الاخرى بينما كانت اقل نسبة (40%) الشركة الوطنية للصناعات المعدنية.
 3. الية تعويضات المديرين التنفيذيين: احتلت شركة بغداد لصناعة مواد التغليف اعلى نسبة (75%) من بين الشركات الاخرى بينما كانت اقل نسبة (50%) لشركتي الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك والوطنية للصناعات المعدنية.
 4. الية السوق: احتلت الشركة الاهلية للانتاج الزراعي اعلى نسبة (76%) من بين الشركات الاخرى. بينما كانت اقل نسبة هي (44%) لشركتي الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات والعراقية للنقل البري
 5. الية القوانين والتشريعات: احتلت شركة الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك اعلى نسبة (73.33%) من بين الشركات الاخرى. بينما كانت اقل نسبة (40%) للشركة العراقية لتصنيع التمور.
- ومن الجدول تبين حصول بعد شركة الخاتم للاتصالات على الترتيب الاول ضمن " معرفة العلاقة بين تطبيق اليات حوكمة الشركات وتقارير المسؤولية الاجتماعية CSR في الشركات العراقية " إذ بلغ المتوسط الحسابي (60.14) وان درجة تقدير افراد العينة لهذه المؤشرات ككل جاءت بوسط حسابي (54.96) .
- اختبار الفرضية الاولى : لا يوجد فهم واضح لاهمية اليات حوكمة الشركات في الشركات العراقية .
- تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة الخاصة بالفرضية الاولى وحسب الجدول التالي

جدول (6) اختبار الفرضية الاولى : لا يوجد فهم لاليات حوكمة الشركات في الشركات العراقية .

المعنوية	درجة الحرية	اختبار t	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الابعاد
.005	8	3.87	16.79	71.67	الاليات الداخلية/ مجلس الادارة X1
.011	8	3.29	19.50	71.39	تركيز الملكية X2
.030	8	2.63	14.01	62.28	تعويضات المديرين التنفيذيين X3
.016	8	3.04	18.19	68.43	الاليات الخارجية/ السوق X4
.023	8	2.81	21.28	69.93	القوانين والتشريعات X5
.000	8	5.71	10.11	69.24	اولاً: المؤشرات الادارية والتنظيمية لمعرفة مستوى فهم وتطبيق اليات حوكمة الشركات في الوحدات الاقتصادية العراقية X

وبصفة عامة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات (المؤشرات الادارية والتنظيمية لمعرفة مستوى فهم لاهمية اليات حوكمة الشركات في الشركات العراقية) تساوي (69.24)، وقيمة t المحسوبة تساوي (5.71) وهي أكبر من t الجدولية التي تساوي (2.31) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) كما بلغ الانحراف المعياري (10.11) وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على وجود فهم لاليات حوكمة ، وبالتالي رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة (يوجد فهم واضح لاهمية اليات حوكمة الشركات في الشركات العراقية) .

اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد افصاح عن مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات العراقية لاختبار الفرضية تم تحليل القوائم المالية السنوية للشركات عينة البحث واحتساب نسبة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وقد تم تنظيم ثلاث جداول لقياس مؤشرات المسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على المعلومات الكمية الموجودة في تقارير الشركة للحسابات الختامية والمعلومات الوصفية الموجودة في تقارير الادارة للسنوات 2015، 2016، 2017. يعتمد الجدول الاول على قياس (30) مؤشر لمبادرة الإبلاغ العالمي GRI لثلاث معايير رئيسية (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية). بينما يقيس الجدول الثاني (26) مؤشر من حسابات النظام المحاسبي المعتمد في اعداد التقارير المالية ويبين الجدول الثالث المقارنة بين الجدول الاول والثاني. في حالة وجود افصاح عن كل مؤشر من هذه المؤشرات فانه يرمز له بالرقم (1) اما في حالة عدم وجود افصاح فانه يرمز له بالرقم (0) وبتكرار عدد الافصاحات يمكن احتساب نسبة الافصاح وفق المعادلة التالية:-

$$\text{نسبة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية} = \frac{\text{مجموع المؤشرات التي تم الافصاح عنها فعلاً}}{\text{مجموع عدد المؤشرات الواجب الافصاح عنها}} \times 100$$

ويكون الاحتساب وفق الجداول التالي:-

جدول (7) مؤشرات المسؤولية الاجتماعية حسب مبادرة الإبلاغ العالمي GRI للشركات العراقية																
العراقية لتصنيع وتسويق التمور	الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات			العراقية للنقل البري			الشرق الأوسط لانتاج وتسويق الاسماك			بغداد لصناعة مواد التغليف			المعايير الاقتصادية			
	2017	2016	2015	2017	2016	2015	2017	2016	2015	2017	2016	2015				
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	قيمة الاداء الاقتصادي المباشر المتولد من الايرادات والموزع على (العوائد، التكاليف التشغيلية، استحقاقات الموظفين، الاستثمارات المجتمعية، الارباح المحتجزة، مدفوعات مسددة لمقدمي رؤوس الاموال والحكومة) - المساعدات المالية المستلمة من الحكومة. - الضرائب
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	وجود السوق: السياسات والاجراءات المتخذة للاتفاق على الموردن المحليين.
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	التأثير الاقتصادي غير المباشر الناتج من تقديم الخدمات والاستثمارات المالية والعينية لتحقيق المنفعة العامة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المجموع نسبة الإفصاح
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المواد المعاد تدويرها والمستخدمة في العملية الانتاجية كمدخلات.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الطاقة المباشرة وغير المباشرة المستهلكة: استخدام الات ومعدات موفرة للطاقة او ايجاد مصادر طاقة متجددة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	موقع الارض المملوكة بالقرب من المناطق المحمية، وتأثير الأنشطة والمنتجات على التنوع البيولوجي.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والغازات السامة الملوثة للهواء، واجمالي النفايات وطريقة التخلص منها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مبادرات تخفيف تأثير الخدمات والمنتجات المباعة ومواد التعبئة والتغليف المستخدمة في الانتاج على البيئة
1	1	1	1	1	1	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	مجموع المياه المستهلكة حسب مصدرها.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مدى الالتزام لقوانين البيئة واجمالي العقوبات والغرامات النقدية المسددة نتيجة عدم الامتثال.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تأثير وسائل نقل المنتجات والخدمات على البيئة وعلى القوى العاملة المكلفين بالنقل.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المجموع نسبة الإفصاح
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	اجمالي القوى العاملة الذين تم تعيينهم للحد من البطالة في المجتمع، ونسبة العائدين الى العمل بعد الاجازة.
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	نسبة الموظفين المشمولين باتفاقيات التفاوض الاجتماعي التي تهدف الى توفير بيئة عمل آمنة للعمال .
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	الامتثال لمعايير الصحة والسلامة المهنية لتخفيض معدل الوفيات والاصابة بالامراض للعاملين في العمل من خلال اتخاذ الاجراءات الوقائية والتعليمية والنصائح وبرامج السيطرة على المخاطر.
0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	معدل التدريب المخصص للموظفين والعاملين في السنة لزيادة مهاراتهم الوظيفية .
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المساواة في الاجور بين النساء والرجال حسب نوع الوظيفة ودرجتها.
0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	تنوع وتكافؤ الفرص: العمل بغض النظر عن الاعاقة او العرق او الجنس .
1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عدد الاستثمارات والعقود المبرمة من قبل المجهزين والشركاء للمحافظة على حقوق العمال
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الاجراءات المتخذة للحد عمل الاطفال بعمر (5-17) .
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الاجراءات المتخذة للحد من العمل الاجباري والقسري للاحداث

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	10	نسبة الموظفين الامنيين المدربين والمؤهلين لحماية الوحدة الاقتصادية دون الاخلال بحقوق الانسان
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	11	عدد الشكاوي المتعلقة بانتهاك حقوق العمال، والتي تم معالجتها رسمياً.
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	12	ادراك اهمية المجتمع والمشاركة في البرامج المجتمعية وتقديم المساعدات للمؤسسات التعليمية والدينية
0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	1	1	0	13	تحديد مخاطر الفساد التي تم التعرض لها، والاجراءات المتخذة للقضاء عليها .
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	14	الاجراءات القانونية المتخذة للحد من ممارسة الاحتكار للسلع والخدمات وعدم النزاهة في المنافسة بالاسواق
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	15	تقييم تأثير المنتجات والخدمات على صحة وسلامة الزبون وانتاجها وفق متطلبات القانون، وعدد حالات المخالفات القانونية في الانتاج، والاجراءات المتخذة لتحقيق رضا الزبون وتلبية احتياجاته .
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	16	المحافظة على خصوصية الزبون عبر استقبال شكاويهم ومعالجتها دون كشف بياناتهم.
1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	17	مجموع الغرامات النقدية المدفوعة لعدم الالتزام بقوانين شروط الانتاج والاستخدام للمنتجات والخدمات .
%620	%620	%723	%516	%516	%620	%513	%513	%720	%413	%413	%413	%413	%413	%413	%27		المجموع نسبة الإفصاح
%930	%930	%1033	%930	%930	%1033	%723	%723	%930	%723	%723	%723	%723	%723	%723	%517		العدد الكلي نسبة الإفصاح
																30	

جدول (8) مؤشرات المسؤولية الاجتماعية حسب مبادرة الإبلاغ العالمي GRI للشركات العراقية													
الخاتم للاتصالات	الاهلية للإنتاج الزراعي			بغداد للمشروبات الغازية			المنصور للصناعات الدوائية			المعايير الاقتصادية			
	201	201	201	201	201	201	201	201	201			201	201
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	قيمة الاداء الاقتصادي المباشر المتولد من الإيرادات والموزع على (العوائد، التكاليف التشغيلية، استحقاقات الموظفين، الاستثمارات المجتمعية، الأرباح المحتجزة، مدفوعات مسددة لمقدمي رؤوس الاموال والحكومة) - المساعدات المالية المستلمة من الحكومة. - الضرائب	1
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	وجود السوق: السياسات والاجراءات المتخذة للاتفاق على الموردين المحليين.	2
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	التأثير الاقتصادي غير المباشر الناتج من تقديم الخدمات والاستثمارات المالية والعينية لتحقيق المنفعة العامة	3
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المجموع نسبة الإفصاح	4
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المواد المعاد تدويرها والمستخدمه في العملية الإنتاجية كمدخلات. الطاقة المباشرة وغير المباشرة المستهلكة : استخدام الات ومعدات موفرة للطاقة او ايجاد مصادر طاقة متجددة	5
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	موقع الارض المملوكة بالقرب من المناطق المحمية، وتأثير الأنشطة والمنتجات على التنوع البيولوجي.	6
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والغازات السامة الملوثة للهواء، واجمالي النفايات وطريقة التخلص منها	7
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مبادرات تخفيف تأثير الخدمات والمنتجات المباعة ومواد التعبئة والتغليف المستخدمة في الإنتاج على البيئة	8
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	مجموع المياه المستهلكة حسب مصدرها.	9
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مدى الالتزام لقوانين البيئة واجمالي العقوبات والغرامات النقدية المسددة نتيجة عدم الامتثال.	10
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تأثير وسائل نقل المنتجات والخدمات على البيئة وعلى القوى العاملة المكلفين بالنقل.	11
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	المجموع نسبة الإفصاح	12
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	اجمالي القوى العاملة الذين تم تعيينهم للحد من البطالة في المجتمع، ونسبة العائدين الى العمل بعد الاجازة.	13
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	نسبة الموظفين المشمولين باتفاقيات التفاوض الاجتماعي التي تهدف الى توفير بيئة عمل آمنة للعمال .	14
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	الامتثال لمعايير الصحة والسلامة المهنية لتخفيض معدل الوفيات والاصابة بالامراض للعاملين في العمل من خلال اتخاذ الاجراءات الوقائية والتعليمية والنصائح وبرامج السيطرة على المخاطر.	15
1	1	1	0	0	0	0	1	1	0	0	0	معدل التدريب المخصص للموظفين والعاملين في السنة لزيادة مهاراتهم الوظيفية .	16
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المساواة في الاجور بين النساء والرجال حسب نوع الوظيفة ودرجتها.	17
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تنوع وتكافؤ الفرص: العمل بغض النظر عن الاعاقة او العرق او الجنس .	18
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عدد الاستثمارات والعقود المبرمة من قبل المجهزين والشركاء للمحافظة على حقوق العمال	19
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الاجراءات المتخذة للحد عمل الاطفال بعمر (5-17) .	20
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الاجراءات المتخذة للحد من العمل الاجباري والقسري للاحداث	21
1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	نسبة الموظفين الامنين المدربين والمؤهلين لحماية الوحدة الاقتصادية دون الاخلل بحقوق الانسان	22
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عدد الشكاوي المتعلقة بانتهاك حقوق العمال، والتي تم معالجتها رسمياً.	23
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	ادراك اهمية المجتمع والمشاركة في البرامج المجتمعية وتقديم المساعدات للمؤسسات التعليمية والدينية	24
1	1	1	0	0	0	1	1	1	1	1	1	تحديد مخاطر الفساد التي تم التعرض لها، والاجراءات المتخذة	25

													3	للقضاء عليها .	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	الاجراءات القانونية المتخذة للحد من ممارسة الاحتكار للمسلع والخدمات وعدم النزاهة في المنافسة بالاسواق	
1	1	1	1	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	تقييم تأثير المنتجات والخدمات على صحة وسلامة الزبون ونتاجها وفق متطلبات القانون، وعدد حالات المخالفات القانونية في الانتاج، والاجراءات المتخذة لتحقيق رضا الزبون وتلبية احتياجاته .
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	المحافظة على خصوصية الزبون عبر استقبال شكاويهم ومعالجتها دون كشف بياناتهم.	
0	0	1	0	1	0	0	0	0	1	1	1	1	1	مجموع الغرامات النقدية المدفوعة لعدم الالتزام بقوانين شروط الانتاج والاستخدام للمنتجات والخدمات .	
7	7	8	4	4	3	4	5	6	6	6	6	6		المجموع	
23	23	27	13	13	10	13	17	20	20	20	20	20		نسبة الافصاح	
%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%			
9	9	11	7	7	6	7	8	9	9	9	9	9	3	العدد الكلي	
30	30	37	23	23	20	23	27	30	30	30	30	30	0	نسبة الافصاح	
%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%			

جدول (9) يبين الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية حسب حسابات النظام المحاسبي الموحد في الشركات العراقية عينة البحث

المحاسب التبويب	اسم الحساب	بغداد لصناعة مواد التغليف			الشرق الاطوسط لانتاج وتسويق الاسماك			العراقية للتنقل البري			الوطنية للصناعات المعدنية			العراقية لتصنيع وتسويق التمور			المنصور للصناعات الدوائية			بغداد للمشروبات الغازية			الاهلية للانتاج الزراعي			الخاتم للاتصالات		
		2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017
281	حصة الموارد البشرية من الارباح (الفاصل المعدل للتوزيع).	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
311	الرواتب النقدية للموظفين مع المخصصات.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
312	الاجور النقدية للعمال مع المخصصات.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
313	رواتب واجور ومخصصات غير العراقيين.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
314	المساهمة في الضمان الاجتماعي للموظفين (تقاعد، تامين، ضد مان صحي).	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
315	المساهمة في الضمان الاجتماعي للعمال (ضمان صحي، اجتماعي، تامين).	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1

1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	المتنوعات (لوازم ومهمات، قرطاسية، كتب)	325	
0	0	0	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	تجهيزات العاملين (كساوي، مواد طبية، ومواد غذائية	326	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	1	1	1	1	1	المياه والكهرباء المستهلكة.	327	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1	دعاية وعلان ،نشر وطبع ،ضيافة، اقامة المعارض ،احتفالات.	333	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	نقل العاملين والبضائع، سفر وايقاد، اتصالات	334	
																									مصرفات خدمية متنوعة	336	
1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	اشتراكات وانتماءات داخلية وخارجية.	3361	
1	1	1	0	0	0	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	1	1	1	تامين ضد خيانة الامانة.	3362	
0	0	0	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	مكافئات لغير العاملين عن خدمات مؤداة.	3363	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ضرائب ورسوم مدفوعة لجهات اجنبية.	3364	
1	1	1	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	تدريب وناهيل (مخصصات الطلبة والمدرسين ،اجور تدريب ودراسة).	3367	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	نفقات التقاعد والضمان الاجتماعي	381	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تعويض نهاية الخدمة.	3811	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مكافئات اجتماعية.	3812	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مصرفات تحويلية متنوعة	383	
1	1	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تبرعات للغير.	3831	
0	0	1	0	1	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	تعويضات وغرامات.	3832	
1	1	1	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	نفقات خدمات خاصة (خدمات الحماية الامنية والصحية).	3834
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	ضرائب ورسوم متعلقة بالانتاج،ضرائب ورسوم محلية	384	

0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	0	0	غير متعلقة بالانتاج.	385	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	اعانات (اعانات داخل البلد، اعانات خارج البلد).	392	
1	1	1	1	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0	مصروفات عرضية (مكافحة الفيضانات، المساهمة في الحروب).	332
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	خدمات ابحاث واستشارات لتطوير وتحسين المنتج.	3837	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	سلع وخدمات مجانية.		
15	15	15	12	10	14	15	17	15	15	15	14	14	15	16	17	19	11	11	14	13	13	12	11	9	مجموع عدد مرات الافصاح		
58	58	58	46	38	54	58	65	58	58	58	54	54	58	61	65	73	42	42	54	50	50	46	42	35	نسبة الافصاح		

جدول (10) يبين متوسط الافصاح الكمي للمسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

ت	اسم الشركة	نسبة الافصاح حسب النظام المحاسبي الموحد			متوسط الافصاح	نسبة الافصاح حسب مبادرة الابلاغ العالمي GRI			
		2017	2016	2015		2017	2016	2015	
		ح	ح	ح		ح	ح	ح	
1	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف	%35	%42	%46	%41	%17	%23	%23	%21
2	شركة الشرق الاوسط لانتاج وتسويق الاسماك	%50	%50	%50	%50	%23	%23	%23	%23
3	الشركة العراقية للنقل البري	%54	%42	%42	%46	%30	%23	%23	%25
4	الشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	%73	%65	%62	%67	%33	%30	%30	%31
5	الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور	%58	%54	%54	%55	%33	%30	%30	%31
6	شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	%58	%58	%58	%58	%30	%30	%30	%30
7	شركة بغداد للمشروبات الغازية	%65	%58	%54	%59	%30	%27	%23	%27
8	الشركة الاهلية للانتاج الزراعي	%38	%46	%46	%43	%20	%23	%23	%22
9	شركة الخاتم للاتصالات	%58	%58	%58	%58	%37	%30	%30	%32
	متوسط الافصاح العام								%27

تم اعتماد نسب المتوسط الحسابي في القياس، اذ تكون نسبة الافصاح جيدة كلما اقتربت من 100% حسب نسب المتوسطات الحسابية ونلاحظ في الجدول اعلاه ان الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية تفصح عن المسؤولية الاجتماعية حسب مبادرة الابلاغ العالمي GRI بنسبة اقل من 50%، وهي نسب منخفضة عن نسبة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية حسب مؤشرات النظام المحاسبي المعتمد، ويعود سبب هذا الانخفاض الى قصور النظام المحاسبي في تغطية المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، فبالرجوع الى جدول الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للنظام المحاسبي نجد حساباتها تغطي فقط 11 مؤشر بنسبة 37% من مؤشرات المسؤولية الاجتماعية لمبادرة GRI، وهذا ما موضح في الجدول ادناه، وبالتالي فان نتائج متوسط الافصاح تدعم فرضية (لا يوجد افصاح عن مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات العراقية).

جدول (11) لبيان المؤشرات التي تغطيها حسابات النظام المحاسبي الموحد

ت	مؤشرات النظام المحاسبي الموحد	مؤشرات مبادرة الإبلاغ العالمي GRI
1	استحقاق الموظف من الرواتب والمخصصات والمكافآت التقاعدية والاعانات	المعيار الاقتصادي: مؤشر القيمة الاقتصادية المتولدة
2	ضرائب الدخل، والرسوم	المعيار الاقتصادي: مؤشر الضرائب
3	سلع وخدمات مجانية، مكافحة الفيضانات، والمساهمة في الحروب	المعيار الاقتصادي: مؤشر التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة
4	تكاليف استهلاك المياه	المعيار البيئي: مجموع المياه المستهلكة
5	عدد العاملين في الشركة	المعيار الاجتماعي: التوظيف والحد من ظاهرة البطالة
6	المتنوعات، وتجهيزات العاملين	المعيار الاجتماعي: الإجراءات المتخذة للمحافظة على صحة وسلامة العاملين
7	نفقات الخدمات الخاصة والمتضمنة خدمات الحراسات	المعيار الاجتماعي: نسبة الموظفين الامنين المدربين لحماية الشركة
8	الإشتراقات والانتماءات الداخلية والخارجية، دعاية وطبع وضيافة	المعيار الاجتماعي: المشاركة المجتمعية
9	تأمين ضد خيانة الامانة	المعيار الاجتماعي: الإجراءات المتخذة للقضاء على مخاطر الفساد
10	الغرامات والتعويضات	المعيار الاجتماعي: غرامات مدفوعة للدولة بسبب عدم الامتثال
11	تدريب وتأهيل العاملين، الإيفاد والاتصالات العامة	المعيار الاجتماعي: معدل تدريب العاملين لزيادة مهاراتهم وكفائتهم

اختبار الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق اليات حوكمة الشركات وتقارير المسؤولية الاجتماعية في الشركات العراقية عينة البحث . تتفرع منها الفرضيات التالية:-
أ-لا توجد علاقة ارتباط بين تطبيق اليات حوكمة الشركات وتقارير المسؤولية الاجتماعية في الشركات العراقية
جدول (12) يبين معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة

متوسط الافصاح	نسبة الافصاح حسب مبادرة GRI 2017	نسبة الافصاح حسب مبادرة GRI 2016	نسبة الافصاح حسب مبادرة GRI 2015	ارتباط بيرسون	الاليات الداخلية/ مجلس الادارة
.935**	.794*	.868**	.920**	ارتباط بيرسون	الاليات الداخلية/ مجلس الادارة
.000	.011	.002	.000	المعنوية	
-.316	-.071	-.202	-.469	ارتباط بيرسون	تركيز الملكية
.408	.855	.603	.203	المعنوية	
-.294	-.319	-.253	-.250	ارتباط بيرسون	تعويضات المديرين التنفيذيين
.443	.403	.512	.516	المعنوية	
-.267	-.081	-.110	-.426	ارتباط بيرسون	الاليات الخارجية/ السوق
.487	.835	.778	.253	المعنوية	
-.298	-.328	-.293	-.242	ارتباط بيرسون	القوانين والتشريعات
.436	.389	.445	.531	المعنوية	
-.202	-.073	-.084	-.309	ارتباط بيرسون	ثالثاً: المؤشرات الادارية والتنظيمية لمعرفة العلاقة بين تطبيق اليات حوكمة الشركات وتقارير المسؤولية الاجتماعية CSR في الوحدات الاقتصادية العراقية
.603	.852	.830	.419	المعنوية	

يوضح الجدول اعلاه وجود علاقات ارتباط موجبة وقوية ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل المتمثل بـ (الاليات الداخلية/مجلس الادارة) والمتغيرات التابعة متمثلة بـ (نسبة الافصاح حسب مبادرة الإبلاغ العالمي GRI 2015 ، نسبة الافصاح حسب مبادرة الإبلاغ العالمي GRI 2016 ، نسبة الافصاح حسب مبادرة الإبلاغ العالمي GRI 2017، متوسط الافصاح) حيث كانت العلاقات على التوالي (0.920** ، 0.868** ، 0.794* ، 0.935**)

ب-لا يوجد تأثير بين تطبيق اليات حوكمة الشركات وتقارير المسؤولية الاجتماعية في الشركات العراقية .
وتضم

1- تحليل تأثير ابعاد اليات حوكمة الشركات في نسبة الافصاح حسب مبادرة الابلاغ العالمي GRI لسنة 2015

رقم(13) يوضح تأثير لاليات حوكمة الشركات في نسبة الافصاح حسب مبادرة GRI لسنة 2015

المتغير التابع	المتغيرات التوضيحية	معاملات الانحدار B	اختبار t	المعنوية	معامل التحديد R-Sq	اختبار F	المعنوية
نسبة الافصاح حسب مبادرة الابلاغ العالمي GRI 2015	الحد الثابت	-34.976	-2.316	.103	0.958	13.524	0.029
	مجلس الادارة	1.130	6.972	.006			
	تركيز الملكية	.165	1.470	.238			
	تعويضات المديرين التنفيذيين	.261	1.943	.147			
	الية السوق	-.240	-1.770	.175			
	القوانين والتشريعات	.242	2.546	.084			

يتضح من الجدول اعلاه أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (13.524) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (9.01) عند درجتى الحرية (5، 3) ومستوى المعنوية (0.05)، وهذه النتيجة تعني وجود تأثير معنوي احصائياً لابعاد المتغير التفسيري اليات حوكمة الشركات في المتغير المستجيب في نسبة الافصاح حسب مبادرة GRI 2015 ضمن عينة البحث. اما قيمة معامل التحديد (R^2) فقد بلغت قيمته (0.958)، وهذا يعني أن ابعاد اليات الحوكمة تفسر ما نسبته (96%) من التباين الحاصل في نسبة الافصاح حسب مبادرة الابلاغ العالمي GRI 2015، وأن (4%) هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار. وعليه فان هذه النتائج توفر دعماً كافياً لرفض فرضية البحث الرئيسية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه " يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً لابعاد اليات حوكمة الشركات في نسبة الافصاح حسب مبادرة GRI 2015 " .

2 - تحليل تأثير ابعاد اليات حوكمة الشركات في نسبة الافصاح حسب مبادرة GRI لسنة 2016

جدول رقم(14) يوضح تأثير المؤشرات الادارية والتنظيمية في نسبة الافصاح حسب مبادرة GRI لسنة 2016

المتغير التابع	المتغيرات التوضيحية	معاملات الانحدار B	اختبار t	المعنوية	معامل التحديد R-Sq	اختبار F	المعنوية
نسبة الافصاح حسب مبادرة الابلاغ العالمي GRI 2016	الحد الثابت	-1.992	-.154	.888	0.887	4.732	0.115
	الاليات الداخلية/ مجلس الادارة	.566	4.070	.027			
	تركيز الملكية	.061	.631	.573			
	تعويضات المديرين التنفيذيين	-.022	-.191	.861			
	الاليات الخارجية/ السوق	.070	.603	.589			
	القوانين والتشريعات	.052	.639	.568			

نلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (4.732) وهي اقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (9.01) عند درجتى الحرية (5، 3) ومستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني عدم وجود تأثير معنوي احصائياً لابعاد المتغير التفسيري اليات حوكمة الشركات في المتغير المستجيب في نسبة الافصاح حسب مبادرة GRI 2016 ضمن عينة البحث. اما قيمة معامل التحديد (R^2) فقد بلغت قيمته (0.887)، وهذا يعني أن ابعاد اليات الحوكمة تفسر ما نسبته (89%) من التباين الحاصل في نسبة الافصاح حسب مبادرة GRI 2016، وأن (11%) هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار. وعليه فان نتائج البحث تدعم الفرضية الرئيسية التي تنص " لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً لابعاد اليات حوكمة الشركات في نسبة الافصاح حسب مبادرة GRI 2016 " .

3- تحليل تأثير ابعاد اليات حوكمة الشركات في نسبة الإفصاح حسب مبادرة GRI لسنة 2017

جدول رقم(15) يوضح تأثير المؤشرات الادارية والتنظيمية في نسبة الإفصاح حسب مبادرة GRI لسنة 2017

المتغير التابع	المتغيرات التوضيحية	معاملات الانحدار B	اختبار t	المعنوية	معامل التحديد R-Sq	اختبار F	المعنوية
نسبة الإفصاح حسب مبادرة الإبلاغ العالمي GRI 2017	الحد الثابت	1.563	.092	.933	0.824	2.811	0.212
	مجلس الادارة	.539	2.943	.060			
	تركيز الملكية	.103	.807	.479			
	تعويضات المديرين التنفيذيين	-.078	-.511	.644			
	الاليات الخارجية/ السوق	.074	.481	.663			
	القوانين والتشريعات	.011	.102	.925			

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (2.811) وهي أقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (9.01) عند درجتى الحرية (5، 3) ومستوى المعنوية (0.05)، وهذه النتيجة تعني عدم وجود تأثير معنوي احصائياً لابعاد المتغير التفسيري اليات الحوكمة في المتغير المستجيب في نسبة الإفصاح حسب مبادرة GRI 2017 ضمن عينة البحث. اما قيمة معامل التحديد (R^2) فقد بلغت قيمته (0.824)، وهذا يعني أن ابعاد اليات الحوكمة تفسر ما نسبته (82%) من التباين الحاصل في نسبة الإفصاح حسب مبادرة GRI 2017، وأن (18%) هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار. وعليه فان هذه النتائج تدعم فرضية البحث الرئيسية. "لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً لابعاد اليات حوكمة الشركات في نسبة الإفصاح حسب مبادرة GRI 2017".

4- تحليل تأثير ابعاد المؤشرات الادارية والتنظيمية في نسبة الإفصاح حسب متوسط الإفصاح:

جدول رقم(16) يوضح تأثير المؤشرات الادارية والتنظيمية في نسبة الإفصاح حسب متوسط الإفصاح

المتغير التابع	المتغيرات التوضيحية	معاملات الانحدار B	اختبار t	المعنوية	معامل التحديد R-Sq	اختبار F	المعنوية
متوسط الإفصاح	الحد الثابت	-10.838	-1.090	.356	0.956	12.953	0.030
	الاليات الداخلية/ مجلس الادارة	.736	6.894	.006			
	تركيز الملكية	.102	1.378	.262			
	تعويضات المديرين التنفيذيين	.042	.475	.667			
	الاليات الخارجية/ السوق	-.020	-.224	.837			
	القوانين والتشريعات	.097	1.558	.217			

يتضح من الجدول اعلاه أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (12.953) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (9.01) عند درجتى الحرية (5، 3) ومستوى المعنوية (0.05)، وهذه النتيجة تعني وجود تأثير معنوي احصائياً لابعاد المتغير التفسيري اليات حوكمة الشركات في المتغير المستجيب في نسبة الإفصاح حسب متوسط الإفصاح ضمن عينة البحث. اما قيمة معامل التحديد (R^2) فقد بلغت قيمته (0.96)، وهذا يعني أن ابعاد اليات الحوكمة تفسر ما نسبته (96%) من التباين الحاصل في نسبة الإفصاح حسب متوسط الإفصاح. وأن (4%) هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار. وعليه فان هذه النتائج توفر دعماً كافياً لرفض فرضية البحث الرئيسية والتي تنص على "لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً لابعاد اليات حوكمة الشركات في نسبة الإفصاح حسب متوسط الإفصاح"، وقبول الفرضية البديلة " يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً لابعاد اليات حوكمة الشركات في نسبة الإفصاح حسب متوسط الإفصاح".

الاستنتاجات والتوصيات

اهم الاستنتاجات

1. يعد مفهوم الحوكمة مفهوم معقد وغامض لارتباطه بالابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتفاعله مع البيئة الداخلية والخارجية المحيطة به، لذا يصعب تحديد نموذج واحد شامل يمكن تنفيذه في جميع الدول، لذا تسعى المنظمات الدولية لتطوير نماذج الحوكمة التي تتوافق مع المعايير الدولية وتلائم البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة.
2. تمثل مبادئ الحوكمة لمنظمة OECD 2015 معيار عالمي واطار مرجعي مشترك، يسهل تنفيذه ومقارنته في كل بيئة، مما يعزز ممارسات الحوكمة الاخلاقية المسؤولة والشفافة، ويحسن الاطر القانونية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.
3. ان حاجة العراق اليوم تتطلب وجود دور تنظيمي للحوكمة لبناء واصلاح واعادة هيكلة البنية التحتية المتهدمة بسبب النزاع السياسي وعمليات التخريب التي تعرض لها البلد. وقد تم تبني ممارسات الحوكمة في مناطق محددة في اربيل وصلاح الدين، لكنها لم تعمم في كافة محافظات البلد لعدم وجود مبادرات حكومية تدعمها، فضلاً الى ضعف المعرفة الكافية بأهمية الحوكمة الحديثة ودورها الحيوي في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية.
4. تفتقر القوانين والتشريعات العراقية لوجود قانون مستقل للحوكمة، يساعد على تنظيم الممارسات الاقتصادية والاجتماعية، هذا ما ادى الى الهدر والاسراف بالموارد الاقتصادية، وعدم القدرة على ادارتها بنزاهة.
5. ان ضعف الافصاح والشفافية في المعلومات الاجتماعية والبيئية ساهم في تفاقم المشاكل المالية والاجتماعية في البيئة العراقية، اذ يعاني قانون الشركات المعدل من عجز في تلبية متطلبات اصحاب المصلحة من هذه المعلومات وعدم قدرته على الاستجابة لتطورات الاسواق الاقتصادية المتغيرة، كما ويساهم ضعف النظام المحاسبي في تفاقم هذه المشاكل بسبب عدم توفير المقاييس الملائمة لقياس المعلومات الاجتماعية والبيئية.
6. ان وجود نظام محاسبي كفوء مستمد من المعايير الدولية قادر على توفير المقاييس الملائمة للمعلومات غير المالية الى جانب المعلومات المالية، يؤثر بشكل كبير على انتاج تقارير المسؤولية الاجتماعية التي يمكن من خلالها متابعة وتقييم مستوى اداء الشركات ومعرفة سبب التقصير في الاداء ومعالجته.
7. اثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الية مجلس الادارة والمسؤولية الاجتماعية، اذ تؤثر القدرة القيادية والكفاءة العلمية والعملية التي يتمتع بها اعضاء المجلس على زيادة الافصاح والشفافية للمعلومات الاجتماعية.
8. توصلت الدراسة الى ان نسبة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفق المعيار GRI اقل بكثير من 100% وهي النسبة الجيدة للمتوسطات الحسابية، بالرغم من التزام الوحدات بمؤشرات المسؤولية الاجتماعية للنظام المحاسبي المعتمد لكنه لا يشكل سوى نسبة 37% من مؤشرات المعيار الدولي GRI.

اهم التوصيات

1. دعم الدولة والجهات التشريعية لمبادئ واليات الحوكمة واصدار القوانين الالزامية المستقلة المعززة لممارساتها التنظيمية وتفعيل المسائلة والمسؤولية والشفافية لتحقيق النزاهة في الاعمال وتحسين افضل مستوى للاداء.
2. نشر ثقافة الحوكمة عبر وسائل الاعلام والاتصالات، وأنشاء مراكز توعية وتعريف المجتمع ورجال الاعمال بأهمية دور الحوكمة التنظيمي في تحقيق الاهداف الاستراتيجية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. تحديث النظام المحاسبي الموحد لمواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الحسابات الملائمة لقياس المعلومات الاجتماعية والبيئية وقياس مستوى الالتزام الحوكمة، ونتاج تقارير تلبي حاجات البيئة الاستثمارية.
4. تشجيع الالتزام بالافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية وفق مبادرة GRI التي توفر مقاييس اقتصادية واجتماعية وبيئية تلائم الشركات على اختلاف بيناتهم، ونتاج تقارير عالية الجودة تحقق اهداف التنمية.
5. ضرورة تولى المنظمات المهنية والاجهزة الرقابية دورها الحيوي في انشاء دليل لممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية يساعد على تنظيم الاطر القانونية والادارية والاجتماعية داخل الشركات.
6. ضرورة اعتماد الية عادلة في التعيين قائمة على المهارة العلمية والعملية، والعمل على تنمية الموارد البشرية واتاحة الفرص لافراد المجتمع للاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم التطويرية في العمل.

7. ضرورة تنمية وتطوير القدرة القيادية لدى مجالس الادارة في كافة القطاعات الاقتصادية، والعمل على تقييم مستوى ادائهم بشكل سنوي لتطوير مهاراتهم الادارية واتباع اليه عادلة قائمة على الكفاءة والمهارة العلمية في اختيارهم.
8. يجب تكوين لجنة خاصة بالامتثال منبثقة من مجلس الادارة قادرة على مواكبة المعايير الدولية والقوانين المحلية. وبيان مدى الامتثال للقوانين المحلية والدولية والقدرة على الاستجابة للمقاييس العالمية للجودة.
9. التركيز على مسؤولية لجنة التدقيق في متابعة وتقييم لجان التدقيق الداخلية والخارجية، وتفعيل ادوات المراقبة والقياس للمعلومات المالية والاجتماعية لضمان الافصاح والشفافية للمعلومات المالية وغير المالية.
10. التركيز على لجنة التعيينات واعتماد الية عادلة قائمة على المهارة والكفاءة العلمية والعملية في التعيين.
11. الاهتمام بلجنة التعويضات واعتماد الية عادلة قائمة على الاداء في منح التعويضات والمكافاة للادارة والعاملين في الشركة لتحقيق العدالة والمساواة التي تساعد على زيادة القدرة الانتاجية للعاملين في الشركة.

المصادر والمراجع

1. Abu-Nasr, Mohamed Medhat, 2015, "Social responsibility and corporate-subscribers, standard 26000 ISO" The first edition, published the book in the Arab Group for training and publishing, Cairo, Egypt.
2. Alamry, Saoud Chayed Mashkoo, 2018, "Measurement and disclosure of social responsibility in the economic units", An Empirical Study of Ur Company for Engineering Industries, <https://www.researchgate.net/publication/329488144>.
3. AL Jazrawy, Ibraheem Mohamed Ali And Khidaer, Bushra, 2014, "Evaluation of corporate governance and internal Iraqi laws in its mechanisms and legislation", Research published in Baghdad College of Economic Sciences -gamah, number 40.
4. Almir, curt, 2017, "Corporate Social Responsibility (CSR): The Role of Internal Communication and Employee Engagement", Master of science in business administration, faculty of business administration, Compus, Rena.
5. Al-Anzi, Ahmed M. Hadi, 2014, "The impact of corporate governance on the quality of accounting disclosure analysis", An Empirical Study in a sample of Iraqi banks, Study presented to the Qadisiyah Journal of Administrative Sciences and Economics, No. 4 Volume 16.
6. Al-shamma, .Maysoon Abdullah And Al Saraf, Saja Natheer Hamed, 2018, "Social Responsibility as an Input to Organizational Excellence", A prospective study published in the Journal of Tikrit, Administrative and Economic Sciences, 41, (1) folder.
7. Ali, Osama Abdel Moneim Sayed, 2014, "Reports of sustainability and its importance in assessing the efficiency of the industrial Jordanian companies", An Empirical Study from the perspective of auditors Jordanians The Journal of Administration & Economics, 98, University of Alrozka own.
8. Abdul Hadi, Mohammed, 2016, "Governance: the path of true relationship state and local communities after the revolutions", Published in the Arab Democratic Center. <https://www.democraticac.de>.
9. Allawi, Khudair Majeed, 2014, "The extent of the application of governance rules in Iraqi companies", Analytical study, Qadisiyah Journal of Administrative Sciences and Economics, No. 2 vol. 17.

10. Al- Salmawy, Hussein Madhlum, 2015,” Entrepreneurial Leadership and Competitive Strategies and Their Effect on Achieving The Social Responsibility in Manufacturing Hotels”, Field study, doctoral thesis submitted to the Council of the College of Administration & Economy Tourism and Management Hotels, Mustanssiriya University.
11. Al-shamari, Hassnain Raghieb Talab, 2010,” A Suggested Model For The Role of Management Accountant In Implementing Corporate Governance Mechanisms”, Master Thesis submitted to the Faculty of Administration and Economics, University of Baghdad.
12. Abdul Sattar, Anas Nazim, 2017,” Mechanisms and their role in reducing financial and administrative corruption in state-owned corporate governance”, Master Thesis submitted to the Faculty of Administration and Economics Department of Banking and Finance, University of Qadisiyah.
13. Al-Ani, teba ahmed „vaddadi, Krishna mohan., surarchith ,navulur Krishna., 2018,” the analysis of corporate social responsibility in one of the private universities in Kurdistan region of Iraq”, archives of business research ,VOI.6,NO.2.
14. Al Ani, Farooq, and Khan, Firdouse Rahman, 2015,” Framework Development of the Social Responsibility Accounting towards Economic Units’ Evaluation”, International Journal of Economics and Finance; Vol. 7, No. 2, Published by Canadian Center of Science and Education.
15. Aslam, Shoaib., Ahmad, Muhammad., Amin, Shahid., Usman, Muhmmad., Arif, Shafaq., 2018,” The Impact of Corporate Governance and Intellectual Capital on Firm’s Performance and Corporate Social Responsibility Disclosure: Evidence From Australian Listed Companies”, Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, VOI 12, No1.
16. Aguilera, Ruth., Judge, William., Terjesen, Siri., 2018,” Corporate Governance Deviance”, Management Faculty Publications 10, Academy of Management Review, 43(1).
17. Allen, and Overy, 2016,” Re-Designing Corporate Governance to Promote Innovation”, Centre for Innovative Knowledge-based Enterprises ,GIMV Guberna Instituut Voor Bestuurders institute Des Administrateurs , GUBERNA Position Paper.
18. Burak, Emel., Erdil, Oya., Altindag, Erkut., 2017, “ Effect of Corporate Governance Principles on Business Performance”, Australian Journal of business and Management Research, New South Wales Research Centre Australia (NSWRCA), ISSN 1839-0846, VOI.05, NO.07.
19. Baldo, Mara Del, 2012,” Corporate Social Responsibility and Corporate governance in Italian SMEs: the experience of som spirited Businesses”, Springer Science+Business Media, Journal Manag Governance ,VOI 16, DOI 10.1007/s 10997.

20. **Busines Rountable,2016,"Principles of Corporate gvernance", posted by Busines Roundtable ON, Harvard Law School Forum on Corporate Gvernance And Financial Regulation .**
21. **Babatunde , Adetunji and Olaniran,Olawoye,2009,"The Effects of internal and External Mechanism on Governance and Performance of Corporate firms in Nigeria", Journal Corporate Ownership & Control, Volume 7,Issn 2.**
22. **Bin-Zwai, Mohammad Sharif, 2016," Financial engineering Corporate Governance", The first edition, Dar thought university publishing, Alexandria.**
23. **Carroll,Archie,2016,"Carrolls pyramid of CSR :taking another look" , International journal of corporate social responsibility ,1:3,springer open.**
24. **Chen ,Lujie., Feldmann, Andreas., Tang,ou., 2015,"The relationship between disclosures of corporate social performance and financial performance: Evidences from GRI reports in manufacturing industry"·International Journal of production economics· ELSEVIER.**
25. **Cunha, Vera and Rodrigues, Lúcia Lima, 2018," Determinants of Structure of Corporate Governance Disclosure in Portugal" Article in Revista Brasileira de Gestao de Negocios, Review Of Business Management ,ISSN 1806-4892 .**
26. **Central Bank of Iraq, 2018, " Corporate Governance Guide for Banking", www.cbi. iq .**
27. **Cunha, Vera and Rodrigues, Lúcia Lima, 2018," Determinants of Structure of Corporate Governance Disclosure in Portugal" Article in Revista Brasileira de Gestao de Negocios, Review Of Business Management ,ISSN 1806-4892 .**
28. **Dias, António; Rodrigues, Lúcia Lima; and Craig, Russell,2017,"Corporate Governance Effects on Social Responsibility Disclosures,Australasian Accounting",Business and Finance Journal 11.2**
29. **Doupnik, Timothy and Perera, ,Hector,2015,"International Accounting", Fourth Edition, Published by McGraw-Hill Education, 2 Penn Plaza, New York.**
30. **Farcane, Nicoleta and Bureana, Eusebiu,2015," History of Corporate Social Responsibility Concept", Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 17(2).**
31. **Global Reporting Intiatives(GRI),Performance indicators 2015,Social Responsibility report-laurention bank.**
32. **Ghabayen, Mohammad Ahid., Mohamad, Nor Raihan., Ahmad, Norsia.,2016, " Board Characteristics and Corporate Social Responsibility Disclosure in the Jordanian Banks", Corporate Board: Role, Duties& Composition, Volum 12,ISSUE 1.**
33. **G20/OECD, Principles of Corporate Governanc,2015, OECD Report to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors, G20 Finance Ministers and Central Bank Governors Meeting 4-5, Ankara.**
34. **Gilson, Ronald, 2015 ,"Globalizing Corporate Governance : Convergence of Form or Function",American Society of Comparative law with JSTOR , Source:The American Journal of Comparative Law , Vol 49,No2.**

35. Glinkowska, Beata and Kaczmarek, Boguslaw, 2015, " Classical and modern concepts of corporate governance (Stewardship Theory and Agency Theory) ", Journal of Management ,VOL.19,NO.2 ,ISSN 1429-9321
36. GRI, 2016, " GRI 101 Standards: Fundamentals 2016" GSSB Global Sustainability Standards Board.
37. Hys, katarzyna and hawrysz , liliana, 2012, "corporate social responsibility reporting", 'china-USA business review, vol.11., no.1., issn.1537-1514.
38. Habek, Patrycja and Wolniak, Radoslaw, 2016, "Assessing the quality of corporate social responsibility Reports: The Case of reporting practices in selected European Union member states", Journal Qual Quant 50, DOI 10-1007.
39. Harjoto, Maretno and Jo, Hoje, 2011, " Corporate Governance and CSR Nexus", Journal of Business Ethics 100, DOI.10.1007/s10551.
40. Hussain, Nazim., Rigoni, Ugo., Orij, Rene., 2016, " Corporate Governance and Sustainability Performance :Analysis of Triple Bottom Line Performance", Journal of Business Ethics, DOI 10.1007/s10551.
41. Huillier ,Barbara Marie L', 2014, " What does "corporate governance" actually mean?", Journal of Business in Society, VOL. 14 NO. 3.
42. Hijazi, d. Azza Mohamed, 2016, " Good governance impact on human development in developing countries" , Journal of North Africa-Egypt economy, thus, No. XV.
43. IFC, 2017, International Finance Corporation, World Bank Group, ifc.org/corporategovernance.
44. IFC, International Finance Corporation , 2018, Supporting Corporate Governance In Iraq. <https://www.ifc.org/wps/connect/news>.
45. Honga, Josebh, 2015, "A review on Cadbury Report", Conference Paper. : <https://www.researchgate.net/publication/273060193> .
46. IFC, International Private Enterprise Center, 2011, Encourage corporate governance in the Middle East and North Africa.
47. Jizi, Mohammad Issam., Salama, Aly., Dixon, Robert., Stratling, Rebecca., 2014, "Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosure :Evidence From the US Banking Sector", Journal of Business Ethics 125, DOI: 10.1007/s 10551.
48. Junaidi, d. Qasim Mohammad Qasim, 2014, " The impact of the mechanisms of governance in an appropriate and reliable accounting information when applying fair value", A field study published, journal of management sciences ,vol 10, No 4.
49. Jamali, Dima and Karam, Charlotte, 2018, "Corporate Social Responsibility in Developing Countries as an Emerging Field of Study", International Journal of Management Reviews, Vol. 20.
50. Jahloul, Ammar Habib, 2011, " The legal system of corporate governance", Dar Nebo for printing, publishing and distribution, the first edition, Iraq.

51. Kim, yongtae., park, Myung Seok., wier, benson.,2012 ,”Is Earnings Quality Associated with Corporate Social Responsibility”, American accounting Association, the accountinc review,VOL.87,NO 3.
52. Lanshina,2017,”Implementing the G20/OECD Principles of Corporate governance :what is the progress in Indonesia? BRICS”, Journal of International Organisations Research ,VOI 12, No 3,
53. Mahmoud, Mohmoud Abdulai., Blankson, Charles., Hinson ,Robert.,2017,” Market orientation and corporate social responsibility: towards an integrated conceptual framework”, International Journal of Corporate Social Responsibility,2:9,spinger open.
54. Miroshnychenko,Ivan,2018,”Convergence of corporate Governance and CSR: Ideological Perspectives”, Journal of Ethics,ESG and Sustainable Development.
55. Majeed,Sadia.,Aziz,Tariq.,Saleem,Saba.,2015 The Effect of Corporate Governance Elements on Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure: An Empirical Evidence from Listed Companies at KSE Pakistan", Article International Journal of Financial Studies,NO 3, ISSN 2227-7072.
56. Monteiro , Mario Augusto Parente., Oliveira, Marcelle Colares ., Marcon, Rosilene., Alencar , Roberta Carvalho,2014," MECANISMOS EXTERNOS DE GOVERNANÇA CORPORATIVA: FUSÕES E AQUISIÇÕES NO MERCADO BRASILEIRO ", journal GESTAO.Financas Econtabilidade ,Issn.2238-5320,Uneb,Salvdor,V.4,N.2.
57. Musa, Hussam., Musová, Zdenka., Debnárová, Lenka., 2018,” Importance of Corporate Governance in Socially Responsible Behaviour of Enterprises”, This chapter is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License (<http://creativecommons.org/licenses/by/3.0>)
58. Muhamad, Shamsheer and Sori, Zulkarnain Muhamad,2011,”Corporate Governance From aglobal Perspective”,Article in SSRN Electronic Journal, DOI: 10.2139 /ssrn.
59. Noked, Noam,2013,"The corporate social responsibility report and effective stakeholder engagement ",harvard law school forum on corporate governance and financial regulation, [https:// corpgov.law.harvard.edu/2013](https://corpgov.law.harvard.edu/2013).
60. Nasr, Mahmoud and Ntim , Collins,2017,” Corporate Governance Mechanisms and Accounting Conservatism: Evidence from Egypt ”, Article in Corporate Governance International Journal of Business in Society · DOI: 10.1108/CG-05-2017-0108.
61. OECD,2018,” Corporate Governance –Business key messages”, The Business and Industry Advisory Committee to the OECD.
62. OECD, 2015, “Corporate Governance and Business Integrity” ,A stocktaking of Corporate Practices,TRUST AND BUSINESS.
63. OECD,2017, “OECD CORPORATE GOVERNANCE FACTBOOK “,.
64. Omar, Boslama, 2013,” The role of innovation in the technological achievement of social responsibility in economic enterprises”, Master Thesis submitted to the

Faculty of Economic Sciences, science and business management sciences in Setif, Algeria University.

65. Pečarič, Mirko, 2015, "A Heterarchic Model of Good Governance: A Unifying Hub for Adaptability, Differences, Similarities, Democracy and Accountability", HKJU-CCPA Croatia and Comparative Public Administration, volum 15, No 4.

66. Pirnea, Ionela Carmen., OLARU, Marieta., MOISA, Cristina., 2011, "Relationship between corporate social responsibility and social sustainability", Economy Transdisciplinarity Cognition, Bucharest Academy of Economic Studies, Vol. XIV, Issue 1/2011.

67. Rahahalh, Abdul Razzaq al-Salem, 2011, "Social Responsibility", The first edition, the book was published at the Library of the Arab Society for Publishing and Distribution, Jordan.

68. Sarbah, Alfred and Xiao, wen, 2015, "Good Corporate Governance Structures: A Must for Family Businesses", Journal of Business and Management, Volume 3.

69. Singhal, Naveen and Dev, Arun, 2016, "Global Reporting Initiative; Sustainability Reporting", published by Research Publishing, Singapore. www.rpsonline.com.sg.

70. Salvioni, Daniela, Franzoni, Simona, Gennari, Francesca, 2018, "Social Responsibility as a Factor of Convergence in Corporate Governance", Chapter 2, Sustainability and Social responsibility Regulation and Reporting, Accounting, Finance, governance & fraud: Theory and Application, DOI:10.1007/978.

71. Shammari, Ahmed Mohsen Hassan, 2015, "The mechanics of corporate governance and its role in promoting financial failure prediction", Applied Research presented to the Board of Trustees of the Arab Institute of Certified Public Accountants to obtain legal accountant certificate.

72. Salvioni, Daniela., Gennari, Francesca., Bosetti, Luiso., 2016, "Sustainability and Coverage: The Future of Corporate Governance Systems", Journal of Sustainability, VOI .8, NO 1203 .

73. Singh, Prakash., Sethuraman, Kannan., Lam, Jocelin., 2017, "Impact of Corporate Social Responsibility Dimensions on Firm Value: Same Evidence From Hong Kong and China", Journal of Sustainability, NO 9, 1532, DOI:10.3390.

74. Sulaiman, Dr. Mohamed Mustafa, 2009, "The role of corporate governance in dealing with financial and administrative corruption", Second Edition, University House Alexandria, Egypt.

75. Sullivan, John, 2009, Translator, agent, George, "Seventh Guide moral compass of Hrkate.eduat anti-corruption: the values and principles", Posted in forum Corporate Governance International companies., International Finance Corporation Pennsylvania Avenue, NW 2121 Washington, DC 20433 .

76. Shehata, Mr. Shehata, 2014, "The effect of auditor's assurance on listed companies' social responsibility reports on investment and granting credit decisions Field and Experimental study", Field study and experimental introduction to the Journal of Auditing and Accounting AUJAA at the University of Alexandria.

77. Sharma, Nidhi, 2017, "Corporate Governance Mechanisms in India", *International Journal of Advance Research and Development*, Volume2, Issue5.
78. Tilt, Carol, 2016," Corporate social responsibility research : the importance of context", *international journal corporate social responsibility* ,NO1:2, DoI 10.1186.
79. Talab,Hassnain Raghieb., Manaf, Kamarul Bahrain Bin., Malak, seri delima Binit., 2017, "Corporate Governance Mechanisms and Firm Performance in Iraq: A Conceptual Framework", *AFMJ Account and Financial Management Journal, EVERANT Journals, Volum 2,Issue 11.*
80. Talab, Jabbar, And Zahr , Jabbar, 2018," Corporate Social Responsibility In Foreign Under the Umbrella of the International Framework Agreements: An Analytical Study', *Introduction to the Journal of Mustansiriya Studies, Arab and international.*
81. Wilburn, Kathleen and Wilburn, Ralph, 2013 , " Using Global Reporting Initiative indicators for CSR programs" , *Journal of Global Responsibility, Vol. 4 Iss 1.*
82. Wuttichindanon, Suneerat ,2017,"corporate social responsibility disclosure – choices of report and its determinants: empirical evidence from firms listed on the stock exchange of Thailand", *kasetsart journal of social sciences* ,volum 38,Issue 2.
83. Williams, Cynthia and V. Aguilera, Ruth, 2014, " Corporate Social Responsibility in A Comparative Perspective ", <https://www.researchgate.net/publication/228634139>.
84. Yusoff ,Haslinda., Jamal, Alia Dalila Abdul., Darus, Faizah,2016" Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosures: An Emphasis on the CSR Key Dimensions " ,*Journal of Accounting and Auditing: Research & Practice* ,VOI 2016.

Measuring the impact of corporate governance mechanisms on social responsibility reports for a sample of Iraqi companies listed on the Iraq Stock Exchange

Shatha Akram Ahmed

E-mail: shatha_akrim@gmail.com

Prof. Dr. Mohamed Abdullah Ibrahim
University of Baghdad College of
Administration and Economics

E-mail: muhammadcpa@yahoo.com

Received: 2/1/2020

Accepted : 3/5/2020

Published : August / 2020



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract

The study aims to indicate the role of the mechanisms and principles of corporate governance in the activation of social responsibility reports, and increase disclosure, to achieve sustainability, legitimacy and integrity of the business. Through the presentation of the conceptual framework for corporate governance and social responsibility, identify the key dimensions of social responsibility and the statement of the relationship between the mechanisms of governance and social responsibility reports in accordance with these dimensions. To prove the hypothesis research was selected a sample of listed companies in the Iraqi market for securities, The use of two methods for data analysis, The first is the analysis of the annual financial statements for the research sample to indicate the level of disclosure of social responsibility, The second method is the use of statistical analysis (SPSS) data questionnaire form which was distributed to the members of the research community sample, to indicate the level of understanding and awareness of the importance of the sample governance members and their role in activating social responsibility reports. In order to measure the impact of the mechanisms of corporate governance and social responsibility reports. The research found a number of important conclusions of the existence of a significant effect of the mechanism of the Board of Directors on the activation of social responsibility in the Iraqi economic units for the research sample. Despite the existence of the understanding and application of the mechanisms of governance in the research sample companies but does not rise to the degree of transparency in the disclosure of non-financial information for the absence of a separate law supports governance and social responsibility. The research found a number of recommendations, the most important of which the lack of independent law governance and social responsibility generates weakness in disclosure and transparency of the reports of social responsibility, leading to a delay in achieving the goals of sustainable development, So requires professional organizations to support the government and issuing a separate mandatory law in line with the principles of the OECD 2015, In harmony with the needs and expectations of the community. Duty implementation of all units in different sectors and the imposition of penal sanctions in the case of non-implementation.

The other recommendation to emphasize the responsibility of the Board of Directors in the implementation of the follow-up mechanisms of corporate governance Which is the framework and organizational structure of the practices of responsibility, And establishing a culture of responsibility within the company's strategy and relationships to ensure the transparency of the reports of social responsibility Which creates additional value for the company to accept its help in the community And excellence in local and international markets to achieve sustainable development.

key words: Corporate Governance, Social Responsibility Reports, Global Reporting Initiative 2013, Sustainable governance The Organization of the G20 / OECD